وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريــخ

السلطة والمجتمع في تونس خلال القرنين ١٨م و١٩م-١١هـ-١٢هـ

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبة

*ذهيبة بن تاسة

إشراف:

*د .عمربن قايد

الموسم الجامعي: 1444 - 1445/٢٠٢٢-٢٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

قال تعالى:

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ هود ٨٨

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي منا على بإتمام هذا البحث والوصول إلى مرحلة التخرج وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وبعد, فإني أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى مشرفي الفاضل الدكتور بن قايد عمر على توجيهاته القيمة وإرشاداته السديدة وملاحظاته البناءة التي ساهمت في إخراج هذا البحث على أكمل وجه.

وأود أن أعبر عن امتناني وتقديري لجميع أساتذة قسم التاريخ على ما قدموه لي من علم وفائدة خلال سنوات دراستي.

وأشكر بصدق كل من ساندني وساعدني في إنجاز هذا البحث, سواء بالدعاء أو بالمشورة أو بالتشجيع وخصوصًا أسرتي الكريمة التي كانت دائمًا مصدر قوة وطمأنينة لي.

وأخيرًا, أسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به من استفاد منه وأن يغفر لي ما أخطأت فيه وأن يتقبل مني هذا المجهود المتواضع.

والله ولي التوفيق

إهداء

أهدي هذه المذكرة التخرج إلى أعز الأشخاص في حياتي:

إلى عائلتي، الذين كانوا دائمًا إلى جانبي, يقدمون الدعم والتشجيع والحب الغير مشروط. شكراً لكم على ثقتكم الكبيرة في قدراتي وعلى تضحياتكم العظيمة لجعل حلمي أن يصبح واقعًا.

إلى صديقاتي الأوفياء الذين كانوا جزءًا لا يتجزأ من رحلتي الأكاديمية. شكرًا لكم على الدعم المعنوي والتشجيع المستمر وعلى المساهمة في إنشاء ذكريات لا تُنسى.

إلى كل من ساهم في رحلتي التعليمية بطرق مختلفة, سواء بتقديم المشورة أو المساعدة العملية أو بمجرد الاستماع وتقديم الدعم. شكرًا لكم على أنكم كنتم جزءًا من هذا الطريق المثمر.

وأخيرًا, أود أن أشكر نفسي على الاجتهاد والتفاني الذي قدمته في مسيرتي الأكاديمية. كانت رحلة صعبة ومليئة بالتحديات ولكنني واجهتها بالشجاعة والإصرار.

إلى كل هؤلاء, فإن هذه المذكرة تكون عربون امتناني وشكري العميق. دعمكم وتشجيعكم قدمت لي القوة للوصول إلى هذه المرحلة النهائية ولن يُنسى ذلك أبدًا.

بن تاسة ذهيبة

قائمة المختصرات

المختصر	الكلمة
=	تهميش مستمر
ج	الجزء
د. ط	دون طبعة
د. ب. ن	دون بلد النشر
د. ت. ن	دون تاريخ النشر
د. د. ن	دون دار النشر
د. ص	دون صفحة
ص ص	مجموعة صفحات
ط	طبعة
م	ميلادي
مج	مجلد

P	Page

مقدمة

شهدت تونس تغيرات سياسية واجتماعية مهمة أثرت على السلطة والمجتمع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر, كانت تونس تحت حكم الدولة الحسينية بقيادة باي وعانت من التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية من حيث السلطة، كان باي هو حاكم تونس وهناك هيكل استبدادي يتكون من مجموعة من الهيئات الإدارية والعسكرية العاملة تحت إشراف باي ومن بين هذه الهيئات الإدارية و الديوان, شهدت تونس تطوراً اقتصادياً وتوسعاً في التجارة والصناعةو تأثرت المجتمعات الحضرية والريفية بهذه التغييرات مع تزايد عدم المساواة الاجتماعية وظهور طبقات اجتماعية جديدة مثل التجار والنبلاء المحليين والمسؤولين الحكوميين, لعبت المدارس الدينية والزوايا دورًا مهمًا في تثقيف الشباب ونشر المعرفة الدينيةو يعتبر البحث في التنظيم السياسي والاجتماعي بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث, انطلاقا من دراسة المجتمع والسلطة أمرا أساسيا باعتبارها أحد الثوابت في علاقات الإيالة بالمؤسسات في الدولة, خلال تلك الفترة, حيث يتناول هذا البحث وهذا العمل تلك العلاقة بين السلطة والمتمثلة في السلطة والأسرة الحسينية من جهة والمجتمع التونسي من جهة أخرى, بالكثير من مؤسساته, حيث تتمحور الإشكالية الأساسية اهذه المذكرة، فدراسة مفهوم العلاقة بين السلطة والمجتمع تعتبر من المسائل الهامة التي نتناولها بالذكر وخاصة بالتركيز على أهم تلك المؤسسات.

الاطار المكاني والزماني للموضوع:

***الاطار الزماني:** موضوع دراستنا يبداء من ١٧٠٠ الى غاية١٨٠٠م,وسبب اختيارنا الى هذا التاريخ هو ان تونس تطورت فيها ظروف الحياة المعيشية والاقتصادية ونظام الحكم.

***الاطار المكاني:** تونس

١-أسباب إختيار الموضوع:

- الإهتمام بدراسة التاريخ الاجتماعي, حيث وقع إختيارنا على علاقة السلطة في تونس بالمجتمع في القرنين ١٨ و١٩م, لما لها من استقرار وازدهار في جميع المجالات.
- رغبتي في معرفة أهم إنجازات الأسرة الحسينية خصوصا فترة قوة الأسرة الحسينية.
- الرغبة في المساهمة بالكتابة في هذا الموضوع وفي حدود اطلاعنا فإن تاريخ تونس لا يحظى بالإهتمام عند معظم الباحثين الجزائريين خصوصا العصر الحديث.
- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة مواضيع مختلفة عن الدراسات الأخرى, من خلال التركيز على سياسة حمودة باشا الحسيني على المستوى الداخلي.
- تعد هذه الدراسة مساهمة علمية في إبراز العصر الذهبي الذي شهدته تونس خلال ربع الأخير من القرن ١٨ وربع الأول من القرن ١٩ الميلادي.

٢-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من أهداف والمتمثلة فيما يلي:

- تلخيص علاقة السلطة بالمجتمع التي شهدتها تونس خلال القرنين ١٨ و١٩ الميلادي.
- تسليط الضوء على الأنظمة الاجتماعية السائدة في تونس خلال الفترة الحسينية.

-إبراز دور السياسة الداخلية للأسرة الحسينية على المستوى الاجتماعي في تحقيق الازدهار والأمن في عهده.

-فهم تاريخ تونس خلال القرن ١٩/١٨ وتحليل التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة.

-دراسة تطور نظام الحكم في تونس قبل الاحتلال الفرنسي وتحليل العلاقة بين السلطة والمجتمع التونسي.

-تحليل دور الفئات المختلفة في المجتمع التونسي في التحولات الاجتماعية والسياسية، وفهم دور النخبة الحاكمة وفئات العمالة والفلاحة والتجار والأولياء في تلك الفترة.

-تحليل أثر الأحداث الداخلية والخارجية على تطور الحكم في تونس ودراسة دور القوى الخارجية مثل الدول الأوروبية والدول المجاورة في تشكيل تاريخ تونس في تلك الفترة.

-توفير مرجع مهم للدارسين والباحثين في مجال تاريخ تونس وتحليل العلاقة بين السلطة والمجتمع وتقديم مساهمة مهمة لتطوير الدراسات التاريخية في المنطقة

٣- أهمية الدراسة:

تحمل هذه الدراسة أهمية كبيرة، حيث تسلط الضوء على علاقة نظام الحكم والسلطة في تونس الحسينية بالمجتمع التونسي خلال القرنين١٨ و١٩م, حيث فقد شهدت تلك الفترة العديد من التحولات السياسية والاجتماعية.

-توفير فهم أفضل لتاريخ تونس خلال القرن ١٩/١٨م, وبالتالي فهم أفضل للحاضر والمستقبل.

-إلقاء الضوء على الأحداث والتحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها تونس في تلك الفترة وكيف تأثرت المجتمعات الفرعية والفئات الاجتماعية المختلفة بتلك التحولات.

-تسليط الضوء على دور النخبة الحاكمة والطبقة الثرية والطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة في تلك التحولات وكيف تفاعلت مع السلطة ومع بعضها البعض.

-الكشف عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين مختلف الفئات الاجتماعية في تلك الفترة، وكيف تأثرت هذه العلاقات بالتغيرات التي شهدتها المجتمعات.

-توفير إطار للدراسات المقارنة فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية خلال الفترة الزمنية المشابهة.

٤- إشكالية الدراسة:

تعد العلاقة بين السلطة والمجتمع من أهم العلاقات الاجتماعية التي تؤثر على التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أي بلد ولاسيما في تونس خلال القرن ١٨/١٩م,و يمكن صياغة السؤال الرئيسي كالتالي: "كيف تشكّلت العلاقة بين السلطة والمجتمع في تونس خلال القرن ١٨/١٩؟". ويتدج ضمن هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية والتي تصاغ كما يلي:

١. ما هو تأثير نشأة الدولة الحسينية على العلاقة بين السلطة والمجتمع في تونس خلال القرن ١٨؟

٢. كيف تطور نظام الحكم في تونس خلال الفترة ١٧٥٠-١٨٣٨م وما هو تأثيره على العلاقة بين السلطة والمجتمع؟

٣. ما هي تركيبة المجتمع التونسي خلال القرن ١٨/١٩م وكيف تؤثر على العلاقة بين السلطة والمجتمع؟

٤. ما هي عادات وتقاليد المجتمع التونسي خلال القرن ١٨/١٩ م وكيف تؤثر على العلاقة بين السلطة والمجتمع؟

٥. ما هي التنظيمات الاجتماعية التي كانت موجودة في تونس خلال القرن ١٨/١٩ م وكيف تؤثر على العلاقة بين السلطة والمجتمع؟

٦. ما هو نظام الحملة وما هي علاقته بالمجتمع التونسي خلال القرن ١٨/١٩م وكيف تؤثر على العلاقة بين السلطة والمجتمع؟

٥-المنهج المتبع:اعتمدت دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي, باعتباره منهجا صالحا لتتبع الوقائع والأحداث التاريخية والأوضاع التي سبقتها وتحليلها تحليلا علميا بعيدا عن الذاتية والأحكام الفردية, للوصول إلى النتائج المرجوة والإجابة عن التساؤلات التي طرحت في فصول هذه الدراسة.

٦- دراسات سابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السلطة والمجتمع في تونس خلال القرن ١٨/١٩م. بعض هذه الدراسات تركزت على النظام الحاكم وتطوره وبعضها الآخر تناول الفئات المختلفة في المجتمع التونسي ودورها في التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها تونس في ذلك الوقت.

١- المؤرخ التونسي حاتم الطرابلسي دراسة موسعة حول تطور نظام الحكم في تونس خلال القرن ١٨/١٩

تعد مرجعاً هاماً لدراسة تاريخ تونس خلال القرن ١٨/١٩م وتساعد على فهم أفضل لتطور النظام السياسي والاجتماعي في تلك الفترة، وتساعد على إبراز دور تونس في المنطقة وتحليل العلاقات بين تونس ودول المنطقة والقوى الاستعمارية في العالم.

٢- كتاب "النخبة الحاكمة والتحولات الاجتماعية في تونس ١٧٠٥-١٨٣٧م" للمؤرخ التونسي حاتم السلطاني

تناول النخبة الحاكمة في تونس خلال الفترة من ١٧٠٥ إلى ١٨٣٧، وتحليل تحولات المجتمع التونسي في هذه الفترة ويعتمد الكتاب على مصادر تاريخية ووثائق رسمية لتقديم صورة شاملة للنخبة الحاكمة في تونس ودورها في الحفاظ على النظام السياسي والاجتماعي في البلاد.

٣- دراسة الأميركية آن كلوبيتر الذي تناولت دور الإصلاحات الإدارية في تونس في القرن ١٩م

ساهمت في تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تونس وفي تحول الدولة نحو الحداثة وأوضحت كلوبيتر أن هذه الإصلاحات قد تم تنفيذها بتأثير كبير من قبل الإدارة الفرنسية.

دراسة الفرنسي إيف جينيف التي تناولت تطور النخبة الإدارية في تونس خلال القرن ١٩م

أن الإصلاحات الإدارية التي قامت بها السلطة التونسية خلال القرن ١٩ م كان لها دور كبير في تعزيز دور النخبة الإدارية وتحسين أدائها في إدارة الشؤون العامة وقد أسفرت هذه الإصلاحات عن تحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وزيادة فاعلية الإدارة في التعامل مع القضايا العامة.

٧- نقد المصادر والمراجع

لا يمكن ان تتم أي دراسة الا بالرجوع الى مجموعة من المصادر والمراجع المتخصصة لذا قمنا بجمع البعض منها الا ان أغلب هذه المراجع تتناول طرح نفس المعلومات .

المصادر والمراجع:

*أحمد بن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**

يعتبر هذا الكتاب مصدرا هاما نظرا لما يحتويه من معلومات قيمة، استفدنا من هذا المصدر في الفصل الاول حول الجانب السياسي في تونس اثناء مبايعة ومن يتولى سلطة يعتبر اهم مصدر لتاريخ تونس الحديث.

* بن بلغيث الشيباني: **أهمية المحلة العسكرية في تكوين الجند النظامي التونسي خلال القرن ١٩م، تاريخ التحصينات بالبلاد التونسية**. وهو مصدر هام يحتوي على تنوع في المواضيع من أغراض سياسية وعسكرية اقتصادية في تونس.

* بوعلي لطفي: **التحديث العسكري، قراءة ميكرو-تاريخية في التجربة التونسية ١٨٣٠-١٨٨١م,**

ساعدنا في معرفة استراتيجيات اشتغال المؤسسة العسكرية بين القرنين ١٨ و١٩م بين تمثيلات السلطة ورهانات الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع.

٨-خطة البحث:

اعتمدنا في دراستنا على خطة اشتملت على مقدمة وثلاث فصول, نوجزها فيما يلي:

الفصل الأول بعنوان الحكم والتحولات الاجتماعية في تونس خلال القرنين ١٨و١٩م والذي قسم إلى ثلاث مباحث: ففي المبحث الأول السلطة تعريفها, أما المبحث الثاني تشكيل المجتمع, بينما المبحث الثالث واقع وتركيبة المجتمع التونسي.

أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان: التنظيمات الاجتماعية والسلطة في تونس, وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: إذ تمثل المبحث الأول في مؤسسة القضاء والإفتاء, أما المبحث الثاني في مؤسسة المسجد والتعليم, بينما المبحث الثالث مؤسسة الزوايا.

أما الفصل الثالث تحت عنوان السلطة والمؤسسات الإقتصادية, وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: ففي المبحث الأول السلطة وتنظيما ت السوق, أما المبحث الثاني السلطة والجباية, بينما المبحث الثالث مؤسسة المحلة.

وفي الأخير الخاتمة والتي ضمنت مجموعة من النتائج والاقتراحات.

٩-صعوبات البحث:

لا يخلوا أي بحث علمي من الصعوبات التي تشكل للباحث عقبة ولعل أبرزها:

- طبيعة موضوع الدراسة وضرورة البحث عن المصادر المتعلقة بها.
- تشعب بعض جزئيات الموضوع في المصادر والمراجع مما جعل تتبع كل عنصر أمرا صعبا.
- صعوبة ضبط بعض الأحداث والتواريخ نظرا لاختلاف المصادر والمراجع.
- نقص المصادر والمراجع العربية التي تتناول موضوع الدراسة.

الفصل الأول

الحكم و التحولات الاجتماعية في تونس خلال القرنين ١٨و ١٩

- **المبحث الأول: تشكل السلطة في تونس .**
- **المبحث الثاني: النظام المخزني للسلطة في تونس.**
- **المبحث الثالث : المجتمع التونسي وتركيبته.**

تعد تونس من بين الدول العربية التي شهدت أحدثا هامة خلال العقود الأخيرة والتي كان لها تأثير كبير على التحولات السياسية و لاجتماعية و الاقتصادية التي حدث فيها و من بين هذه التحولات , فقد عرف الكيان السياسي الذي برز في الإيالة التونسية منذ قدوم العثمانيين تطورا ملحوظا خلال الفترة الحديثة و هذا من خلال بناء مؤسسات الحكم المركزي و المتكونة أساسا من المؤسسات السياسية و القضائية فعند مغادرة تراب تونس سنة ١٥٧٤م عمد سنان باشا بعد نجاح حملته إلى إرساء مجموعة من المؤسسات السياسية و القضائية لتأمين الحضور العثماني بها , إلا أن هذه المؤسسات استطاعت أن تتلاءم مع الموروث السياسي و الحضاري الذي كان سائدا بالبلاد آنذاك الأمر الذي سهل في بروز سلالات ملكية حاكة عملت على بناء مؤسسات سياسية و قضائية مستفيدة من الموروث المؤسساتي المحلي و من بينها الأسرة الحسينية , لهذا رأيت من المهم تتبع تطور المؤسسات السياسية و القضائية بالإيالة .

المبحث الأول: السلطة في تونس خلال القرنين ١٨و١٩م:

تونس بلد ذو تاريخ غني وعريق وتشتهر بكونها مركزًا للتجارة والثقافة والحضارة في المنطقة وقد شهد تاريخ تونس العديد من الأحداث التي أدت إلى تشكل السلطة في البلاد, ومن بين هذه الأحداث تاريخ تأسيس السلطة في القرن الثامن عشر, تشكّلت السلطة الحسينية في تونس من خلال القرنين ١٨/١٩م بشكل تدريجي وتأثرت بعدة عوامل مختلفة ولذلك نأخذ مفهومين لمجال السلطة ومجال المجتمع في القرنين المذكورين.

١- مجال سلطة الأسرة الحسينية:

المخزن التركي أو العثماني في تونس هو الذي يحتكر القوة العسكرية والشرعية السياسية في المدن, من هم بايات حكموا تونس عن طريق المؤسس الحسين بن علي تركي (١٧٠٥ - ١٧٣٥) (**انظر الملحق رقم١**) الذي استغل اضطراب الأوضاع السياسية في تونس واستولى على الحكم من المراديين, حتى أصبحت دولته كيانًا قائمًا بذاته (على حساب الأتراك العثمانيين) ونجح في توطيد حكم السلالة الجديدة بإحداث توازن سياسي وإداري بين مختلف العناصر الفاعلة في البلاد من كورغليين وأعيان وأتراك الذين أشركهم في الاستفادة من مخزنه في استغلال خيرات البلاد عن طريق اللزم والوكالات والوظائف والمناصب السامية. [١]

وكان حكم السلطة متمثل في مؤسسة الديوان,شكل الديوان في بداية الأمر مؤسسة سياسية وعسكرية, تحتل مرتبة متأخرة في سلم المؤسسات في الايالة التونسية, ثم أخذ نفوذه يتسع شيئا فشيئا وأصبح هو صاحب القرارات ويتولى المصادقة على تعين الدايات و البايات وأصبح لهذا ألخير دورا هام وبارزا على الصعيديين الداخلي والخارجي وأصبحت مؤسسة الديوان صاحبة النفوذ الحقيقي في الإيالة يحميها الباي الحسيني, فقد انتقل النفوذ الحقيقي لهذه المؤسسة وشكلت الفئة المكونة لها خلال

[١] مصطفى التليلي: **الشبكات والتبادل داخل مؤسسة طرقية، الزاوية القشاشية بقفصة في بداية القرن ١٧م**، في سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٤٥، شبكات التواصل في المغارب والعالم المتوسطي، تنسيق عبد الرحيم بنحادة ومن معه، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠٠٨، ص ٤٢.

سنوات قليلة من إنتصابها في تونس ,نواة أولى لفئة حاكمة عثمانية فرضت نفوذها على المجالات الخاضعة للنفوذ العثماني. [1]

وقد إهتم الديوان بالمسائل الإدارية والسياسية والقضائية للبلاد المتعلقة بالأمور العامة للسلطة والمجتمع, فتقوم المؤسسة برئاسة الآغا بتسجيل أفراد الجند وتسيير الإطار العام للدولة, كما يشرف الديوان على ضبط الجرايات وخدمات الجند والموظفين وحافظ الديوان في فترة البايات على هذه المهام في كل أوقاته. [2]

وهناك مؤسسة أخرى تسمى بدار الباشا وهي مؤسسة تسهر على النواحي الاقتصادية والمالية للوجق وبالرغم من تهميش دور الباشا خلال القرن السابع عشر فإن مؤسسة دار الباشا حافظت على دورها, فكانت تدفع جراية الجند كل شهرين وتتكفل بمصاريف المحلة ومستحقات الجند من إحسانات توزع عليه كالملف، والمكافئات... وحاجيات القلاع والحصون... وكان الباس يسهر بنفسه على هذه الخدمات وفي غيابه يتكفل بها كراهية دار الباشا. ومن الواضح أنه بعد فترة "التشكل الإداري" العثماني في الإيالة وعدم إقرار نظام الثمار فيها وجب توفير إمكانيات مادية جديدة للقيام بحاجيات الجيوش ويبدو أن فترة عثمان داي كانت حاسمة في هذا المجال حيث أنه أقر أداة خاصة تدفع سنويا من طرف كل "زمالة" وتسمى " المجبى" وترصد مداخيلها لدار الباشا قصد توفير حاجيات الجند. ثم أضيفت أقساط أخرى من الضرائب –ولنفس الغرض– إلى جانب العديد من اللزمات والمكوس و مداخيل ممتلكات دار الباشا و أحباسها, فكانت لزمات دار الجلد مثلا تدفع لفائدة دار الباشا وكذلك القمارق و الموانى وسوق الترك و لزمة الباطان ومحطة تامكرة.
أما بالنسبة للجيوش المحلية و المخزنية فإن تكاليفها كانت تخصم من الضرائب التي تدفعها القبائل خاصة وتمثل بدورها جزءا هاما من عائدات الدولة. [3]

---

[1] التايب المنصف: **المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني**، في مجلة روافد – المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية – جامعة منوبة — تونس ١٩٨٨، صص٠٧-٤٥.

[2] سلوى الهويدي: **أعوان الدولة بالإيالة التونسية، الأفراد، المجموعات، شبكات العلاقات،1814 – 1735** ، كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعية، تونس ٢٠١٤، ص ٤٥.

[3] أحمد بن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الجزء1 ، النشرة الثانية، دار التونسية للنشر، تونس1976 ، ص 244.

وهكذا يمكن القول بأن السلطة كانت تملك حيزا هاما من مجال الدولة التونسية مما انعكس الظرفية الاجتماعية.

٢- تشكيل السلطة الحسينية:

ظهر مصطلح" البايليك "في الإيالة التونسية منذ القرن الثامن عشر, مرادفا للسلطة حين بدأ الفاعلون السياسيون التونسيون تداوله على حساب مصطلح" المخزن "الذي يعود إلى عهد الدولة الحفصية ويفسِّر عبد الحميد هنية هذا التغيير الجذري بالرغبة لدى السياسيين التونسيين في خلق بناء سياسي جديد يختلف في مضمونه وهياكله عن المخزن الحفصي السلطة الحسينية هي سلطة عثمانية بإمتياز طبقت التنظيمات ووسائط السلطة بين المجتمع وأهل الدولة, كالمؤسسة الدينية بين الدولة والمجتمع، والتنظيم الحِرفي وطرق الصوفية، والإقطاع العسكري ودوره الوظيفي بوصفه سلطة بين المجتمع والدولة والعصبيات والسلطات المحلية. [١]

حيث كانت مفاهيم ومؤسسات وأعراف السلطة تناولت الدولة العثمانية, فمؤسسة السلطة التي تقوم مقام الدولة وتنوب عنها في بعض المهمّات في مؤسسات المدن ومؤسسات النظم المحلية وأما العساكر, فإنهم صاروا جزءًا من سلطة عامة تمارَس على قواعد نظام الالتزام وعلى قواعد الأعراف الجهوية و المحلية التي ترتكز عليها العصبيات القائمة, فهذه السلطة تمثل أداة توسط بين التنظيمات المجتمعية وأنماط السلطة والتي أخذت مع مطلع القرن السابع عشر تنفتح لأبناء الأهالي من فلاحين وحرفيين، فأصبحت جزءًا من صراعات المجتمع المحلي ومشكلاته وإنشاء علاقة مع المؤسسات المجتمعية, كسلطة المدينة والريف. [٢]

---

[١] هنري دونان: **مذكرة عن إيالة تونس ١٨٥٦-١٨٥٧، ترجمة** وتحقيق محمَّد العربي السنوس ي، دار سحر للنشر٢٠١٢، ص ٦٨. وينظر :المهدي جراد: **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني ١٧٠٥-1881** تونس :الأرشيف الوطني، التونسي؛ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،) 2011 ، ص ٢٢-٢٧.

[٢] إبراهيم بن جمعة بلقاسم: **الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 الى 1864 من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية، كلية** العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس،2002 ، ص .77

في الأخير يصح القول أن الإسهام السياسي الحسيني في تاريخ تونس واضح فقد استطاع بايات الحسينيون توحيد السلطة السياسية لأول مرة منذ سقوط الدولة الحفصية , فحققوا الاستمرارية لنظامهم السياسي كما نجحوا في الإتجاه نحو تكوين دولة قومية تونسية تنفصل شيئا فشيئا عن الوضع المورث عن الدولة العثمانية.

كما اهتما بايات الأسرة الحسينية بالقضاء لذا سعوا إلى تنظيمه و بسط نفوذهم عليه و حاولوا مركزة أجهزتهم و وضعه تحت تصرفهم من أجل نفوذ الأتراك العثمانيين في هذا المجال .

المبحث الثاني: المجتمع التونسي وتركيبته خلال القرنين ١٨و١٩م

١- تشكيل المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨و١٩م:

يمكن القول إن تشكل المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨ و١٩م كان عملية تأثر وتبادل مع المجتمعات الأخرى, إلا أنه تمكن من الاحتفاظ بخصوصياته الثقافية والاجتماعية والدينية التي جعلته مجتمعًا متميزًا، وما زال المجتمع التونسي يعتبر من بين أهم المجتمعات في المنطقة بفضل تراثه الثقافي والحضاري الذي يتميز به. [١]

في بداية الفترة الزمنية التي تمتد من القرن ١٨ إلى القرن ١٩م، كان المجتمع التونسي متنوعًا ومتعدد الثقافات, حيث كان يضم مختلف الأعراق والأديان, بما في ذلك العرب والبربر واليهود والأوروبيين. كان العرب هم الأكثر تمثيلاً في هذا المجتمع, حيث كانت اللغة العربية هي اللغة الرسمية والدين الإسلامي هو الدين السائد. [٢]

في القرن الثامن عشر, كانت تونس مدينة تجارية هامة ولذلك كانت تعتبر نقطة انطلاق لتداول السلع بين المجتمعات المحيطة بها, مما جعلها تستقطب العديد من المهاجرين الذين تركوا بصماتهم على

[١] مُحَمَّد الفضيل السويسي: "**تشكيل المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨ و١٩**"، دار الثقافة، تونس، ١٩٨٥، ص ١٥.

[٢] مُحَمَّد المنذر الحرشاني: "**الحركة الاجتماعية في تونس خلال القرنين ١٨ و١٩**"، دار الحضارة، تونس، ١٩٧٨، ص ٢٣.

المجتمع التونسي, كما أدى التعرض لمختلف الثقافات إلى زيادة الوعي الاجتماعي والتفاعل بين المجتمعات. [١]

وفي القرن التاسع عشر, شهد المجتمع التونسي تحولات اجتماعية وسياسية مهمة, حيث بدأ العمل على تطوير النظام السياسي والاقتصادي والتعليمي والصحي وعندما قامت فرنسا بالاحتلال الاستعماري لتونس, بدأت تنفيذ سياسات تستهدف إزالة التحولات الاجتماعية التي قام بها المجتمع التونسي, مما أدى إلى تفكك الهوية الاجتماعية والثقافية على الرغم من هذه التحولات لا يزال المجتمع التونسي يتميز بخصوصياته الثقافية والدينية والاجتماعية ويعتبر من أهم عناصر تلك الخصوصيات هو الدين الإسلامي الذي يشكل جزءاً أساسياً من الهوية الثقافية للمجتمع التونسي, إضافة إلى اللغة العربية والعادات والتقاليد الخاصة بهم. [٢]

وعلى الرغم من أن المجتمع التونسي قد تأثر بشدة بالعوامل الخارجية, فإنه قد نجح في الحفاظ على معالمه الثقافية والاجتماعية والدينية وذلك بفضل الجهود التي بذلها أفراد المجتمع التونسي في الحفاظ على تراثهم الثقافي وتطويره. [٢]

تم إدخال العديد من التغييرات الهامة على المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨ و١٩م، ومن أبرزها تغيير النظام السياسي والقانوني وتطور الاقتصاد والتجارة وتحول المجتمع من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري وتعتبر الثقافة والتعليم من أهم العوامل التي ساعدت في تشكل المجتمع التونسي خلال هذه الفترة, حيث شهدت تونس تطورًا كبيرًا في مجال التعليم والثقافة وتأسيس مؤسسات تعليمية وعلمية متطورة. [٣]

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تشكل المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨ و١٩م هي الدين الإسلامي, الذي كان له دور مهم في تشكيل القيم والأخلاق التي يتبناها المجتمع التونسي وعلاوة على ذلك, كان للعلاقات الاجتماعية دور هام في تشكيل المجتمع التونسي, حيث كانت تتوارث العادات والتقاليد بين الأجيال. [٢]

---

[١] مُحَمَّد الفضيل سويسي مرجع سابق ص ٤١-٥٠.

[٢] مُحَمَّد الفضيل السويسي، مرجع سابق، ص ٣٠.

[٣] أحمد الشرقاوي: "**تاريخ تونس الاجتماعي في القرنين ١٨ و١٩**"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٢، ص ص ٣٦-٤٠.

في الختام، يمكن القول إن القرنين ١٨ و١٩م شهدا تغيرات كبيرة في المجتمع التونسي, حيث تم تشكيل المجتمع على أساس عدد من العوامل المتشابكة من بينها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وكان لهذه التغيرات تأثير كبير على تطور المجتمع التونسي في الفترة التالية وهو ما يدعونا لدراسة تاريخ تونس الاجتماعي في تلك الفترة بشكل أكثر تفصيلاً ودقة.

٢- تركيبة المجتمع التونسي:

بسبب توافد وتمازج وتداخل الأعراق والأجناس ببلاد المغرب عبر عصور وفترات تاريخية طويلة, فان صورة المجتمع المغاربي في الفترة العثمانية, كانت تتكون من عدة شرائح أو طوائف اجتماعية فمنها من اشتغل بمهن محددة ومنها من اشتهر بمهارات خاصة اكتسبتها مع مرور الزمن وهي تنقسم إلى طبقات رئيسية تؤلف طوائف أثنية ومجموعات سكانية متميزة بوظائفها ومهامها ومكانتها الاجتماعية فكان المجتمع المغاربي مقسم إلى قسمين رئيسين هما سكان الحواضر) الحضر (والريف) البدو.

أ .**سكان الحواضر** :ونجد في هذا القسم الذي استقر بالحواضر واعتمد في حياته على المناصب والمهن ومنهم:

١- الأتراك :وظهرت هذه الطبقة بدخول المنطقة المغاربية في فلك الدولة العثمانية، كما اعتبروا رابط بين سكان المنطقة والاستانة وهو ما أعطاهم امتياز تسيير وتسيس المغرب العثماني واغلب هؤلاء العثمانيين هم موفدون أو جند تم تجنيدهم من الأراضي العثمانية المشرقية، فكونت طبقة متميزة مثلت الطبقة العليا في الهرم الاجتماعي, تضم ولاة ذو مناصب مهمة في الايالات العثمانية من باشاوات, دايات, بايات, رياس البحر رؤساء الجند, الجند الإنكشاري والأعلاج الذين سيطروا على طائفة رياس البحر والحكام. [١]

٢-الكراغلة : جماعة الكراغلة التي تكونت من جراء تزاوج الجند العثماني بنساء البلد وقد برزت هذه الفئة كأحد العناصر الفاعلة في سياسة المغرب العثماني ورغم اشتراك الكراغلة في الأصل مع العثمانيين إلا أنهم ظلوا بعيدين عن المهام الكبرى خوفا منهم على السيطرة على مقاليد الحكم كما

[١] إيمان بن لعربي،: ''**الحرفيون والتجار في حاضرة تونس من خلال كتاب صفوة الإعتبار بمستودع الامصار والأقطار لبيرم الخامس**''، مذكرة ماجستير، جامعة الدكتور يحي فارس، ٢٠٢٢، ص ص ٣٣.

هو الحال في تونس واستعملوا كعسكر تابع للدولة بمنطقة سباو واعفوا من الضرائب وبعض الالتزامات, بل أصبحوا هم السلطة في إيالة تونس. [1]

٣-الحضر :وهم غالبية السكان الذين ولدوا في المدن وكانت هذه الفئة مكونة أساسا من العرب والأمازيغ أي العائلات الحضرية المتأصلة بالبلاد ومن مهاجري الأندلس بعد تناثرهم في المدن إثر قرارات الطرد الإجباري التي تعرضوا لها بإسبانيا, فقد نشطت بعض المدن على إثر دخولهم إليها اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا وثقافيا وسكن طائفة منهم بتونس فصاروا من أعيانها وتخلق أهل تونس بأخلاقهم, امتزاج التونسيين مع مهاجري الأندلس وكان سبب هذا النزوح للأندلسيين هروبهم من بطش الإسبان, وكان لمجيئهم الأثر البالغ في تغطية النقص السكاني الذي حل بالإيالة خلال القرن السادس عشر فلقد أعطى وجود الأندلسيين انتعاشاً وازدهارا وتنوعا سكانياً ومنهم كذاك الأشراف وهم الذين يثبت انتسابهم لآل البيت ويحضون بامتيازات رفيعة واحترام كبير, كما كانوا غير معنيين بدفع الضرائب وكانت مانتهم عالية عند الحكام وعامة الناس بالمجتمع. [2]

٤-اليهود: لم يكن انتشار طائفة اليهود في المجتمع التونسي وليد الفترة العثمانية وإنّما كان حضورهم منذ أقدم العصور, حيث وصل عددهم حوالي ألف يهودي ويعود السبب في ذلك الحضور المعتبر توفر عامل الاستقرار بالمنطقة, كما استحسنت السلطة السياسية المحلية قدومهم بسبب وفرة أموالهم ودرايتهم بالصيرفة وتطور تقنيات أنشطتهم التجارية وعلاقاتهم بأوروبا وفي مطلع القرن السابع عشر ميلادي أضيف يهود الأندلس الذين جاءوا من إسبانيا هروبا من محاكم التفتيش فزاد بذلك عدد اليهود في تونس وشملت الهجرة عددا كبير من يهود غرناطة وقرطبة. [3]

٥- العبيد: منهم هذه الفئة السود القادمون من بالد ما وراء الصحراء عن طريق التجارة فكانت أهم منطقة يتم جلبهم منها بالد السودان, حيث عرفوا بالرقيق السوداني, بالإضافة إلى نوع آخر مثله

---

[1] مرجع سبق ذكره ص ٣٦.

[2] مرجع سبق ذكره٤٠.

[3] رضا بن رجب: **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية**، ط١، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا ٢٠١٠، ص ص ١٠٠-١١٧.

الرقيق الأبيض وكانوا يسمونهم بالأعاجم ومصدرهم عمليات الأسر والجدير بالذكر أن هذه الفئة (العبيد والأعلاج) كانت تباع في سوق عرف بسوق النخاسة.[1]

ب- سكان الريف:

١- القبائل المخزنية:

هي القبائل الموالية للسلطة إما بصورة طوعية أو انتقلت إلى خدمة الدولة بعد إخضاعها بالقوة و من القبائل التي عرفت بولائها التقليدي و تحالفها الدائم الطوعي مع السلطة نذكر قبيلة **دريد** و هي أنموذج القبائل المخزنية منذ العهد المرادي و كذلك الهمامة و جلاص و هي من أوسع القبائل التونسية و كانت تضم أكثر من ٦٠٠٠٠ نسمة في منتصف القرن ١٩م، و من الناحية السياسية فإن قبيلة جلاص مندمجة في إطار الولاءات المخزنية منذ بداية القرن ١٨م و قد وقفت في الصف الحسيني خلال الحرب الأهلية في النصف الأول من القرن ١٨م . و مقابل تحالف هذه القبائل المخزنية مع السلطة تحصل تلك القبائل على جملة من الامتيازات فهي تساهم أساسا في تدعيم الجيوش النظامية أو فرق المحلة بعدد من فرسانها المزارقية و هي تساهم كذلك في تنفيذ السياسة الجبائية أو الحملات التأديبية للسلطة و تتحصل مقابل ذلك على إعفاءات جبائية و إعانات و حتى على إقطاعات و هناك نوع من القبائل انتقلت إلى مواقع مخزنية خلال الفترة الحديثة بعد إخضاعها و أشهرها قبيلة أولاد سعيد المتمركزة بمنطقة السباسب في الجهات الوسطى من البلاد و قد اقترن اسم هذه القبيلة بالصراع مع السلطة المرادية خلال النصف الأول من القرن ١٧ و هي مثال معبر على انتقال القبائل من وضع محارب رافض للمركزة إلى وضع مسالم مخزني حيث تحولت هذه القبيلة بعد أن تعرضت للضربات و التهجير من قبل البايات المراديين إلى قبيلة مخزنية خلال القرن ١٨ و أصبحت تدعم السلطة و تنتفع بها حيث اقطعها حمودة باشا الحسيني إحدى أكبر الاقطاعات المعروفة بهنشير النفيضة غير أن هذا التحول لم يكن دائما فتعرضت من جديد إلى ضربات السلطة لاسيما في عهد

[1] مُحَمَّد نجيب بوطالب: **الأوضاع الاجتماعية للعبيد السود بالبلاد التوسنية في النصف الثاني من القرن ١٩م**، في المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق الهادي التيمومي، بيت الحكمة، قرطاج، تونس ١٩٩٩، ص ص٣٧٥-٤٠٧.

أحمد باي و هناك قبائل أخرى تحولت من مواقع هامشية إلى الولاء في ظروف خاصة مثل الحروب الأهلية و بصفة عامة فإن وجود القبائل المخزنية ساعد السلطة المركزية في المدن على اخضاع المجتمع القبلي و الريفي من أجل استنزافه ضرائبيا فالقبيلة المخزنية كانت أداة مثلى وظفتها سلطة المدينة لتثبيت أمنها و استغلال الأرياف و ترويض بقية القبائل و إخضاعها. [1]

٢- القبائل الخاضعة : إن أغلب المجموعات القبلية أصبحت خاضعة خضوعا شبه تام للسلطة المركزية في الفترة الحديثة إذا استثنينا بعض المجموعات التي ساعدها موقعها المرتفعات أو أطراف البلاد على الحفاظ على شيء من الاستقلالية مثل قبائل مرتفعات خمير و عمدون و قبائل التخوم الصحراوية مثل ورغمة و القبائل الخاضعة أغلبها من القبائل المستقرة في المناطق الشمالية الماطرة و في السهول الرطبة حيث تتعاطى زراعة الحبوب و هي المجموعات التي تتحمل القسط الأوفر من الضرائب التي تستخلصها الدولة عن طريق المحلة و يعتبر النظام الجبائي بثقله أهم العوامل التي عطلت تطور المجتمع الريفي و منعت تراكم فوائض الإنتاج مقابل ذلك ساهم ذلك النظام في تدعيم فئات مخزنية مرتبطة بالدولة لاسيما فئة اللزامة و القياد و كبار الأعيان ,فكانت سيطرة السلطة على القبائل من أجل استغلالها عن طريق الاستنزاف الضرائبي تجسيم لهيمنة المدينة على الأرياف في الفترة الحديثة فانتشرت الملكية الحضرية بالأرياف و خاصة ملكيات الأمراء و أعوانهم التي امتدت على مساحات شاسعة و على حساب أراضي القبائل. [2]

[1] نجيب عكرمي: **الصفوفية في إيالة تونس ١٦٧٥-١٨٨١** ، أطروحة الدكتوراه في التاريخ ، إشراف مبروك الباهي ، جامعة صفاقس ، كلية الأداب و العلوم الإنسانية ، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ٢١.

[2] مرجع سبق ذكره.

٣-واقع المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨و١٩:

يعدّ واقع المجتمع التونسي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من الفترات الهامة في تاريخ تونس, إذ شهدت تلك الفترة العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أثرت بشكل كبير على تشكل المجتمع التونسي الحديث وقد أسهم العديد من الأدباء والمؤرخين في دراسة هذه الفترة وكشف حقيقة تلك التحولات والأحداث التي شهدتها تونس.

إن واقع المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨ و١٩م كان متأثراً بالتحولات الاجتماعية التي شهدتها تونس في تلك الفترة, حيث شهدت المجتمعات الريفية والحضرية تغييرات هامة في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وكانت الأسرة تعد الوحدة الأساسية للمجتمع التونسي خلال تلك الفترة وكانت تحظى بمكانة كبيرة في المجتمع, حيث كانت العائلة تشكل القاعدة الأساسية للتكوين الاجتماعي والاقتصادي. [١]

بدأ القرن الثامن عشر بوجود نظام سياسي غير مركزي يسمى "البشيرية" والذي كان يتكون من مجموعة من البشر والعائلات الذين كانوا يحكمون المدن والمناطق المحيطة بها, وقد شهد هذا النظام تدهوراً خلال القرن الثامن عشر, وكان الأسباب وراء ذلك تعددت, بينما تشكلت في الوقت نفسه أنظمة سياسية جديدة مثل البايات[٢] والمشيخات, التي كانت تسعى لتوحيد السلطة وتوحيد الأراضي.[٣] كان المجتمع التونسي يعاني من تحديات عديدة, ومن بينها الفقر والجوع وانعدام الأمن والاستقرار, كما كانت المجتمعات الريفية تتمتع بنوع من الاستقلالية والتمرد على الحكومة العثمانية التي كانت تحكم تونس في ذلك الوقت. [٤]

---

[١] **فتحي ليسير: «المحلّي موضوعا للدراسات التاريخيّة»، ضمن الجنوب الشرقي: حاضر وتاريخ، أعمال الندوة العلميّة المنعقدة بقابس ومدنين أيّام ٣ و٤ و٥ أفريل ٢٠٠٨، منشورات جامعة منّوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة، المطبعة الرسميّة ٢٠٠٩، ص ص ١٣.**

[٢] الباي هو اللقب الذي يطلق على حاكم تونس خلال فترة النظام المخزني والحكم العثماني في القرون الثامن عشر والتاسع عشر. الباي كان يمثل السلطة التنفيذية والقضائية والعسكرية في البلاد.

[٣] مُحَمَّد الباجي: **"تاريخ تونس من الفتح الإسلامي إلى الاحتلال الفرنسي"**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٩.

[٤] مُحَمَّد المنذر الحرشاني: **"الحركة الاجتماعية في تونس خلال القرنين ١٨ و١٩"**، دار الحضارة، تونس، ١٩٧٨، ص ٦٦.

وبدأت التحولات الكبيرة في المجتمع التونسي خلال القرن الثامن عشر, حيث شهدت تونس العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت أهم هذه التحولات هي انتشار التجارة والصناعة والتعليم وكذلك تحول المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي وتجاري.

وفي القرن التاسع عشر شهد المجتمع التونسي تحولات أكبر, حيث بدأ العمل على إصلاح الدولة التونسية وتحديث المجتمع والاقتصاد, وقد أدت هذه التحولات إلى نشوء طبقة متوسطة جديدة من التجار والمهنيين والفلاحين الأغنياء.

على الرغم من الصعوبات التي واجهت المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨ و١٩م, إلا أنه شهد بعض التقدم والتحولات في مجالات مختلفة. وكانت العلاقات الاجتماعية تحكمها بعض القيم والتقاليد الثابتة, مثل قيمة العائلة والانتماء إلى العشيرة والجماعة وكانت هناك فئة من المثقفين والعلماء الذين كانوا ينظرون إلى التغييرات المجتمعية بعين الاهتمام ويعملون على تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. [١]

وقد تمثلت التحولات الرئيسية في المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨ و١٩م في التغيرات الاقتصادية, حيث شهدت تونس ازدهاراً اقتصادياً نتيجة التجارة الناشطة مع الدول الأوروبية وبلدان البحر الأبيض المتوسط وكذلك تطور صناعة التصنيع الحريري والزراعة.[٢]

وفي مجال التعليم والثقافة, شهد المجتمع التونسي تحولات كبيرة خلال القرنين ١٨ و١٩م, حيث ازدادت أعداد المدارس والمؤسسات الثقافية وظهرت بعض الشخصيات العلمية الهامة, مثل الشاعر عبد القادر الكافي, حيث تأسست المدرسة التونسية الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر، وعمل عدد من الدارسين على تطوير هذه المدارس وتعميم التعليم في البلاد.

وقد شهدت تونس في هذه الفترة تحولًا كبيرًا من نظام الإقطاعية إلى نظام الإدارة المركزية, حيث استطاعت الدولة العثمانية توحيد البلاد وتنظيمها وفرض هيمنتها عليها, ومن خلال تلك الفترة نشأت أيضا فئة متوسطة من التجار والمهنيين المدنيين, وكانوا يلعبون دورا هاما في تشكيل المجتمع

[١] مُحَمَّد الباجي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

[٢] أحمد ابن أبي الضياف :**إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من كتّابة الدولة للشؤون الثقافيّة والأخبار، نشر كتّابة الدولة للشؤون الثقافيّة والأخبار، تونس ١٩٦٣، الجزء الخامس، ص١٣٠.

التونسي,حيث كانت تونس تحت حكم البايات الذين كانوا يتمتعون بالسلطة الكاملة والتحكم في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع التونسي. ولكن مع تحولات القرن ١٨ و١٩م، بدأ المجتمع التونسي ينتفض ضد هذا النظام القائم, وظهرت حركات اجتماعية وثورية تطالب بالتغيير والإصلاح. وكان من بين أهم هذه الحركات حركة النهضة التونسية التي بدأت في الظهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي كانت تهدف إلى تحرير المجتمع التونسي من الاستعمار الفرنسي والنهوض بالتنمية الاجتماعية والثقافية. [١]

في الاقتصاد, شهدت تونس نموًا اقتصاديًا ملحوظًا خلال القرنين ١٨ و١٩م، حيث تحولت تونس من دولة تقتصر اقتصادها على الزراعة والصيد إلى دولة متطورة اقتصاديًا وصناعية ولقد شهدت تونس أيضاً تطوراً في صناعة الحرير والقماش والجلود والتجارة الدولية,[٢] حيث ان المجتمع التونسي كان يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والصناعات التقليدية مثل النسيج والسيراميك والجلود, ولكن مع دخول التجارة العالمية وتحولات الاقتصاد العالمي, تغيرت أولويات المجتمع التونسي وبدأ ينتشر الاهتمام بالتجارة والصناعات الجديدة وظهرت في تلك الفترة شركات ومصانع تعمل في مجالات مثل النسيج والتعدين والتجارة الدولية, مما أدى إلى نمو اقتصادي في البلاد وتحسن في مستوى المعيش للكثير من السكان. وفي ذلك الوقت, كانت تونس تعتبر مركزاً تجارياً هاماً على المتوسط, وكانت تستورد العديد من المنتجات الفاخرة مثل الحرير والملابس والزجاجيات والعطور من بلدان مثل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا.

في المجتمع, شهدت تونس تغيرات هامة, حيث أصبح العمل الحر والتجارة هما المصدر الرئيسي للدخل بدلاً من الزراعة. وظهرت فئة جديدة من الناس كانت تمتلك الثروات والسلطة والتأثير في المجتمع, وهم الأغنياء التجار وأصحاب المصانع وعلى الرغم من أن هذه الفئة الجديدة تحظى بمكانة اجتماعية واقتصادية عالية, إلا أن الطبقة الفقيرة لم تزل تعاني من الفقر والحاجة وعدم التمتع بالحقوق الأساسية [١] وتميز المجتمع التونسي في تلك الفترة بتعدد طوائفه وتنوعها, حيث كان هناك الطبقة

---

[١] أحمد الجدي: «**المجتمع والسّلطة في تونس القرن التاسع عشر (١٨٦١-١٨٨١)**«، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، عدد ٧١-٧٢، ١٩٩٣، ص ٣٥٧-٤٢٤.

[٢] منصف التايب: "المجال والسلطة في البلاد التونسيّة خلال العهد العثماني"، في مجلة **روافد**، عدد٠٤، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة، ١٩٩٨، ص ٢٤.

الحاكمة والنخبة الثقافية والتجار والفلاحين والحرفيين والعمال والفقراء ولقد كانت هذه الطبقات تتفاعل مع بعضها البعض وتتأثر ببعضها البعض وكانت هناك تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية يعكسها الأدب والفن والتاريخ. [1]

كان الفكر الوطني الذي تزايد في القرن التاسع عشر هو الذي قاد الحركة الوطنية التونسية نحو الاستقلال في النهاية, وفي الوقت نفسه، كانت هناك تحولات اقتصادية مهمة, حيث شهدت تونس تطورًا في الزراعة والصناعة والتجارة, وزادت المدن الصناعية والتجارية في البلاد وأدى ذلك إلى زيادة الثراء والتنوع الاجتماعي في المجتمع التونسي ومع ذلك فإن المجتمع التونسي في تلك الفترة كان يواجه تحديات كثيرة, مثل الفقر والتهميش الاجتماعي والسياسي، وهذا أدى إلى حدوث بعض الثورات والانتفاضات. [1]

وقد أظهرت الدراسات أن المجتمع التونسي خلال تلك الفترة كان يعاني من العديد من التحديات والمشاكل, والتي ترتبط بسياسات الحكومة العثمانية التي كانت تحكم تونس في تلك الفترة, وكانت هذه المشاكل تشمل التهميش الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والعمال, وقلة الفرص الاقتصادية والتعليمية, والفساد والتمييز ضد الطبقات الشعبية. [2]

[1] سالم بيض :**مجتمع القبيلة: البناء الاجتماعي وتحوّلاته في تونس دراسة في قبيلة عكّارة**، المطبعة المغاربيّة للطباعة والنشر، ط ١، فبراير ٢٠٠٦، ص٧١.

[2] جمال بن طاهر: «الاقتصاد والمجتمع في القرن التاسع عشر»، في **تونس عبر التاريخ**، مطبعة سنباكت ٤ أجزاء، تونس، ج٢، ص ٢٦٦-٢٦٧

وفي الختام يمكن القول إن تونس خلال القرنين ١٨ و١٩ شهدت تغيرات هامة في المجتمع والاقتصاد والثقافة والسياسة, حيث تحول المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي وتجاري وكانت هذه التحولات مصدرًا للتنمية والنمو الاقتصادي, ولكنها أيضًا كانت مصدرًا للتحديات والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي واجهها المجتمع التونسي في تلك الفترة.

الفصل الثاني

السلطة ومؤسسات المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨و١٩

- **المبحث الأول: التنظيمات الاجتماعية والسلطة في تونس.**
- **المبحث الثاني: سلطة القضاء والإفتاء.**
- **المبحث الثالث: مؤسسة المسجد والمدارس و الزوايا.**

المبحث الأول: التنظيمات الاجتماعية والسلطة في تونس خلال القرنين ١٨و١٩م

يعتبر القرنان الثامن عشر والتاسع عشر فترة هامة في تاريخ تونس, حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أثرت على تطور المجتمع التونسي ومن أبرز هذه التحولات كانت التنظيمات الاجتماعية والسلطة التي تمارسها هذه التنظيمات على المجتمع.

فقد كانت تونس خلال القرنين ١٨ و١٩ تحت الحكم العثماني, وكانت تعتبر الطبقة الحاكمة تتكون من الكراغلة, الذين كانوا يتحكمون في السياسة والاقتصاد والاجتماع. وكان الكراغلة يتحكمون في السلطة والنفوذ, حيث كان لكل عائلة تنظيمها الاجتماعي الخاص بها وعلاقاتها مع السكان. [١] وتشير دراسة الطرابلسي "الحركة الاجتماعية في تونس خلال القرن الثامن عشر" إلى أن هناك تنظيمات اجتماعية كثيرة تشارك السلطة في تسيير الإيالة ١, حيث كانت تشارك في تسيير المجتمع التونسي خلال القرن ١٨م وكانت ترتكز على نظام العشائر الذي كان يسود في الريف والقرى. وكان لكل عشيرة ومجموعة اجتماعية تنظيمها الخاص,حيث كانت تتمتع بحرية الحركة والتنظيم والتحالفات. [١]ومع بداية القرن ١٩م تغيرت الأوضاع الاجتماعية في تونس, حيث ظهرت التنظيمات الاجتماعية الجديدة والتي كانت ترتكز على العلاقات الاجتماعية والقبلية وكانت هذه التنظيمات تتمثل في عائلات الأوجلد والعائلات النبيلة الأخرى والعائلات الريفية الكبرى والعائلات التجارية وكانت هذه التنظيمات تسعى جاهدة إلى الحفاظ على النفوذ والسلطة والتحكم في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع التونسي. [٢]

فقد كانت العائلات والقبائل تلعب دورًا حاسمًا في تنظيم الحياة الاجتماعية وتحديد مصائر الأفراد وكانت الحضر و الكراغلة تحتفظ بنفوذها وسلطتها على المجتمع التونسي وتعتبر العائلة هي الوحدة الأساسية في المجتمع التونسي وتأثرت بالتحولات الاقتصادية التي شهدتها تونس خلال هذه الفترة, حيث بدأت هذه العائلات في التحول إلى تجار ناجحين، وتوسعت أنشطتهم في الاقتصاد والحرف

---

[١] عبد الرحمن الطرابلسي: **"الحركة الاجتماعية في تونس خلال القرن الثامن عشر." الأحوال الاجتماعية في تونس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، مركز الدراسات التاريخية والأرشيف الوطني، تونس٢٠٠١، ص ص ٢٤-٣٠.

[٢] مرجع سبق ذكره ص٣٣.

والتجارة و بهذا الشكل, أصبحت العائلات النبيلة هي المسيطرة على القطاع الاقتصادي في تونس. [1] ومن جانبها استخدمت القبائل العديد من الأساليب لتحقيق نفوذها وسلطتها في المجتمع التونسي مثل الاستخدام الجيد للعلاقات الدبلوماسية والتجارية والسياسية مع الدول المجاورة والأسر الملكية في أوروبا و كانت القبائل تستخدم أيضًا العنف والتهديد لتحقيق أهدافها, فقد كانت بعض القبائل تشن حروبًا ضد بعضها البعض أو ضد السلطة المركزية في تونس لتحقيق غاياتها. كما استخدمت بعض القبائل الاستفزازات والهجمات الصغيرة لإظهار قوتها وترهيب الآخرين وقد قاد بعض الزعماء القبليين أيضًا ثورات وانتفاضات شعبية ضد الحكومة والنظام الاجتماعي القائم, مستغلين الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشها المجتمع التونسي في تلك الفترة. [2]

بالإضافة إلى ذلك, فإن التنظيمات الاجتماعية الأخرى كالقبيلة لعبت دورًا هامًا في السيطرة على السلطة في تونس خلال القرنين ١٨ و١٩م, فكانت القبيلة تشكل وحدة أساسية في المجتمع التونسي حيث كانت تتمتع بقوة وتأثير كبير في الحياة الاجتماعية والسياسية وكان للعلاقات القبلية دورًا حاسمًا في تحديد التحالفات السياسية والاجتماعية وفي تسهيل نفاذ الأفراد إلى مناصب السلطة. [2]

ومن ناحية أخرى فإن القبيلة كانت تعتبر وحدة متجانسة تتمتع بالاستقلالية والحرية الشخصية والعدالة الاجتماعية, وكانت القبائل تقدم دعمًا معنويًا وماديًا لأفرادها وتتحمل مسؤولية حمايتهم والدفاع عنهم في حالات الخطر.

وبما أن هذه التنظيمات كانت تتنافس على السلطة والنفوذ, فكانت تستخدم وسائل مختلفة لتحقيق أهدافها, ومن هذه الوسائل كانت العلاقات العائلية والزواج والتحالفات السياسية والاقتصادية.

كما استخدمت التنظيمات الاجتماعية العديد من الأساليب الأخرى لتعزيز نفوذها, مثل الاستخدام الجيد للعلاقات الدبلوماسية والتجارية والسياسية مع الدول المجاورة والأسر الملكية في أوروبا والشرق الأوسط, ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التنظيمات الاجتماعية كانت تمارس سلطة كبيرة على المجتمع

---

[1] عثمان البرهومي :**اللزم والمجال الحضري بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث(١٧٠٥-١٨٥٦م)** ، رسالة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، تونس ٢٠٠٩، ص ص ٢٣٩-٢٤٢.

[2] مبروك الباهي: **القبيلة في تونس في العهد الحديث (ق ١٦-ق١٩) من بداوة الجمل إلى بداوة الخروف و الحوز: السباسب الوسطى مثالا**، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس، ٢٠٠٥، ص ١٤.

التونسي, حيث كانت تحدد مصائر الأفراد وتحدد القرارات الحكومية, وكان للشعب التونسي القليل من النفوذ والسلطة في صنع القرارات وكانت الحريات المدنية والسياسية محدودة جدًا. [1]

ومن أبرز العوامل التي ساهمت في تغيير النظام الاجتماعي في تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان التحول من النظام الزراعي التقليدي إلى نظام الاستعمار الأوروبي الذي أدى إلى تغير مفهوم الملكية والأرض، وبالتالي تغير العلاقات الاجتماعية والسلطة.

ففي القرن الثامن عشر، كانت تونس تخضع لنظام سلطوي يتمثل في حكم الباي، الذي كان يمارس سلطته عبر العديد من الهيئات الإدارية والعسكرية والدينية, ومع تزايد الاتصالات التجارية مع أوروبا، بدأت الفئات الثرية والمثقفة في المجتمع التونسي في التعرض للأفكار الحديثة, والتي أثرت على الفكر السياسي والاجتماعي في المنطقة. [2]

وعلى مستوى التنظيمات الاجتماعية, كان النظام القبلي يشكل عاملاً مهماً في الحياة الاجتماعية والسياسية في تلك الفترة ومع تحول المجتمع التونسي إلى الاقتصاد النقدي بدأت العلاقات الاجتماعية تتغير تدريجياً, وانتقلت السلطة من القبائل إلى الدولة المركزية وفي هذا السياق, لعبت الثورة الفرنسية دورًا هامًا في إثارة الوعي السياسي لدى النخب الثقافية والاجتماعية في المجتمع التونسي، ودفعها نحو الدفاع عن الحريات والحقوق الفردية.

وفي القرن التاسع عشر، شهدت تونس تحولات اجتماعية واقتصادية جذرية, وتبنت الحكومة العثمانية سياسات جديدة لتحديث البنية التحتية والتطوير الاقتصادي ومع اتساع دائرة التعليم وانتشار التعليم اللغات الأوروبية انفتحت تونس على العالم الخارجي, وتغيرت العلاقات الاجتماعية والسياسية, كما بدأت الفئات العليا والمثقفة في المجتمع التونسي في السعي نحو الاستقلالية والحرية السياسية, مما أدى إلى زيادة الطلب على تنظيمات اجتماعية جديدة وفعالة, وقد شهدت القرى

---

[1] مُحَمَّد الحماص: **الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط و الجنوب بالبلاد التونسية ١٨٨١-١٩٥٠: جلاص، الهمامة، الفراشيش، أولاد سعيد(الوردانة)،المهاذبة**، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٨، ص ١٠.

[2] الهادي التيمومي: **تاريخ تونس الاجتماعي(١٨٨١-١٩٥٦م)**ط٤، دار مُحَمَّد علي الجامعي للنشر، صفاقس،تونس ١٩٩٧، ص ١٩.

والمدن العديد من التحركات الاجتماعية والانتفاضات ضد النظام العثماني وتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد.

وقد كان لهذه التنظيمات دور كبير في التحركات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها تونس خلال القرنين ١٨ و١٩، حيث سعت إلى تحقيق مطالب وحقوق معينة للأفراد والفئات المهمّشة والمحرومة في المجتمع التونسي, وعلى الرغم من التغيرات الاجتماعية والسياسية الكبيرة التي شهدتها تونس خلال هذه الفترة, إلا أن التنظيمات الاجتماعية والسلطة في تونس لا تزال تتأثر بتاريخها الغني والمتنوع. [١]

بعد استعراض الأبعاد المختلفة للتنظيمات الاجتماعية والسلطة في تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يمكن القول إن هذه الفترة شهدت تغيرات جذرية في النظم الاجتماعية والسياسية في تونس, ومن خلال دراسة المصادر التاريخية المختلفة نلاحظ أن هذه التغيرات كانت بمثابة مرحلة انتقالية بين النظم الاجتماعية والسياسية القديمة والحديثة.

وبالنهاية يجب أن نلاحظ أن هذه التغيرات لم تحدث بشكل فجائي, وإنما كانت نتيجة تفاعل العوامل المختلفة التي شملت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية, وتعد دراسة التنظيمات الاجتماعية والسلطة في تونس خلال هذه الفترة من الأمور المهمة لفهم التاريخ والحضارة التونسية, ولتعزيز فهمنا للتغيرات التي شهدتها المجتمعات العربية والإسلامية بشكل عام.

المبحث الثاني: السلطة ومؤسسات القضاء والإفتاء:

تعد تونس من الدول ذات الخلفية التاريخية الغنية, وتجسد القضاء والإفتاء جزءًا هامًا من هذا التاريخ ففي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر, شهدت تونس تحولات وتطورات مهمة في نظامها القضائي والهيئة الدينية المسؤولة عن الإفتاء ويهدف هذا المقال إلى استكشاف هذه التحولات والتطورات التي حدثت في القضاء والإفتاء في تونس خلال تلك الفترة.

عرفت تونس وجود المفتيين الرسميين منذ عهد الدولة الحفصية, ولكن هذا المنصب بدأ في الترقي والنمو إلى أن وصل إلى إمكانية أن يطلب المفتي من السلطان إزالة قاض معين مثلا, ولكن بعد دخول الحكم العثماني إلى تونس تطورت رئاسة الفتوى الحنفية, وذكر ديوان الإفتاء التونسي في موقعه

[١] عثمان البرهومي: مرجع سابق، ص ٢٣٩-٢٤٢.

على الإنترنت معلومات مهمة حول هذه الخطة: كان لدخول المذهب الحنفي الذي عرفته البلاد في العهد العثماني أثره في تطوير خطة المفتي, خاصة بعد تقسيم المحكمة الشرعية إلى دائرتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى, ووضعهما تحت رئاسة الباش مفتي الحنفي والباش مفتي المالكي في عهد المشير أحمد باشا (١٨٣٧--١٨٥٥م), أن يجعل للمفتي الحنفي علوية على نظيره المالكي حين أسند إليه رئاسة المجلس الشرعي, وفي سنة (١٨٤٧م) كان قد أصبح الباش مفتي الحنفي يحمل لقب "شيخ الإسلام"، الذي منحه أحمد باي إلى الشيخ مُحَمَّد بيرم الرابع سعيا منه إلى تأكيد استقلالية الإيالة التونسية عن الباب العالي، إلا أن أول لقب رسمي ورد في مرسوم تعيين الشيخ أحمد بن الخوجة سنة (١٨٧٧م) الذي نص على عبارة مشيخة الإسلام بتونس بقي هذا اللقب حكرا على الباش مفتي الحنفي. [١]

-مراحل رئاسة الفتوى الحنفية في تونس والمنصبون للإفتاء في كل مرحلة:

فمن خلال ما ذكرنا نستنتج أن الدولة التونسية مرت في ما بين القرن السابع عشر والقرن العشرين بمراحل مهمة أثرت فيها السياسة والاقتصاد والظروف المختلفة السائدة, لذلك راعيت في تقسيم هذه المراحل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والأمني للبلاد لأنه من خلال هذه العناصر يعرف مدى صلابة القاعدة العلمية المنشأة في هذه البلاد ومدى تأثرها بالأوضاع السائدة, وهل تتمكن من الإعطاء والاستمرارية في الظروف الحالكة أو لا إلى غير ذلك من التساؤلات, كل هذا وغيره سنتعرف عليه من خلال الترجمة لهؤلاء الأعلام الأفاضل,[١] والتي تتضمن سيرهم وما عاشوه من حالات وظروف متنوعة، وهذه هي المراحل التي ستكون كالإطار لبحثنا هذا على الشكل التالي:

١- المرحلة الأولى (١٠٣٧ هـ- ١٦٢٨م/١١٦٩هـ - ١٧٥٦م): وهذه الفترة تمثل جزءا من حكم المراديين والحسينيين لتونس فحكم الحسينيين ابتدأ سنة ١٧٠٥م وذلك بعدما اضطر القائد التركي إبراهيم الشريف خوض حرب مع صاحب الجزائر ولكن الغالبية من العسكر تخلت عنه مما أدى إلى انهزامه وأسره وكانت هذه المعركة هي بمثابة نهاية الطبقة العسكرية التركية التي كانت تحكم في ذلك الوقت.

[١] زاهر، فارس: ''نشأة المذهب الحنفي ورئاسة الفتوى الحنفية في عهد الدولة العثمانية وما بعدها بإفريقية تونس حاليا''. مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٠، العدد ٢، صفحات ٣٧٠-٤١٧، ٢٠١٧، ص ص٣٣.

٢ – المرحلة الثانية (١١٦٩هـ-١٧٥٦م/١٢٢٩هـ – ١٨١٤م) وخلالها شهدت تونس استقرارا مذهلا في شتى المجالات والأصعدة وذلك كان تحت الحكم الحسيني وعرف منصب الفتوى في هذه الفترة والمسنود إلى المذهب الحنفي تطورا وقبولا عاما.

٣ – المرحلة الثالثة: العهد المعاصر كصاحب كتاب تاريخ تونس، فابتداء من ١٨١٥م كانت تونس دخلت في مرحلة اقتصادية وعلمية صعبة, ولكن الجانب العلمي بقي على حسنه المعهود بل استمر في تحسنه أكثر فأكثر, ربما يفضل جامع الزيتونة أو حتى جامع القصبة أو مشيخة الإسلام الحنفية في حد ذاتها, كما عرفت هذه الفترة أيضا دخول الاحتلال الفرنسي إلى البلاد سنة (١٣٠٦ – ١٨٨٨م).

المبحث الثالث: مؤسسة المسجد والمدارس و مؤسسة الزاوية :

شهدت البلاد التونسية و بلاد المغرب عموما نمو الظاهرة الطرقية و انتشارها الواسع منذ منتصف القرن ١٥م مع تفاقم الخطر الأوروبي الداهم و عجز الدولة القائمة من حصيين و زيانيين و الوطاسيين عن صده وقد برزت الطرقية الجهادية خاصة في المغرب الأقصى على يد الجزولي الذي ستتفرع منه فيما بعد العديد من الزوايا و الطرق و تستغل الدولة السعدية ارثه الرمزي فيما بعد أي عند بناء مؤسسات الدولة , أما في تونس فقد انتشرت فيها المرافق الدينية و التعليمة من أهم المعالم في المدن الإسلامية و في مقدمتها نجد المسجد و الزاوية و الكتاتيب ,و سنتناول في هذا المبحث أهم المراكز العلمية في تونس.

١ .مؤسسة المسجد و المدارس:

مؤسسة المسجد والمدارس في تونس خلال القرنين ١٨ و١٩ تعكس الحضارة الإسلامية والثقافة التونسية في تلك الفترة,كانت تونس في تلك الفترة تحت حكم البايات الحسينيين والذين كانوا يهتمون بتعزيز الثقافة الإسلامية وتوفير التعليم للشباب ومن تلك المؤسسات نذكر منها:

–المزار الحسيني: تأسس المزار الحسيني في تونس في الفترة الحديثة ويعتقد أنه ضريح لأحد مؤسسي الأسرة الحسينية,حيث تطور وتوسع خلال القرنين ١٨ و١٩م, المزار يقع في ضواحي تونس, بالقرب من قصر باردو, وكان محاطًا بحدائق ومزارع ومصانع كان يستقطب زوارًا من مختلف أنحاء تونس

والمغرب العربي خاصة في مناسبات دينية مثل عاشوراء ومولد النبي ويشكل مرجعية دينية لسكان تونس, حيث كان يضم علماء وفقهاء وصوفية من مختلف المذاهب والطرق, كما أنه كان يقوم بإصدار فتاوى وإرشادات دينية , كما كان يشارك في حل الخلافات والصلح بين الأطراف و قام بدعم الحركات الإصلاحية والتجديدية في تونس خاصة في القرن ١٩م, حيث كان يستضيف شخصيات بارزة مثل خير الدين التونسي وأحمد ابن عابد. [١]

يعتبر المزار الحسيني مقصدًا للعديد من الحجاج والزوار الذين يأتون من جميع أنحاء العالم للصلاة والزيارة و يتمتع المزار بمكانة رفيعة بين المسلمين ويشهد حضورًا كبيرًا خلال المناسبات الدينية والاحتفالات الخاصة, مثل ذكرى عاشوراء ومولد الإمام الحسين.

وفيما يتعلق بالدور التعليمي والتوجيهي للمزار الحسيني يذكر أنه كان يلعب دورًا بارزًا في تعزيز التعليم الديني وتوجيه الناس نحو الممارسة الصحيحة للإسلام وقدم المزار الحسيني التعليم الديني للطلاب والزوار من خلال المدارس النصرية المتواجدة في المزار, كما نظم المزار العديد من الأنشطة والبرامج التوجيهية والثقافية مثل المحاضرات والندوات وورش العمل، بهدف تعزيز الوعي الثقافي وتعميق المعرفة الدينية للمجتمع.

–جامع الزيتونة: يعتبر جامع الزيتونة من أقدم معاهد العلم والتعبد بتونس وإفريقيا والعالم الإسلامي منذ تأسيسه فهو النواة الأولى للمجالس العلمية التي كانت يترنم فيها بقراءة القرآن الكريم وتلاوة الحديث الشريف ويعتقد أن عبد الله بن الحبحاب هو الذي اختط هذا الجامع لما كان واليا على إفريقية, كما يؤيد هذه الفكرة ابن الأثير في كتابه حيث يقول: أن عبد الله بن الحبحاب دخل إفريقية في هذه السنة ٧٣٥م."

وقد سمي بجامع الزيتونة، استنادا إلى الآية الكريمة: "**اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**"(35)

[١] الأزهري، م: **المسجد والجامع في تونس العتيقة**، دار الغرب الإسلامي،تونس٢٠٠٤، ص ٥٧.

وقد سمي بجامع الزيتونة لاشتهار البلاد التونسية بزياتنها, فتبرك الناس بتسمية مسجدهم بمسجد الزيتونة ويبدو أن هذا الرأي هو الأقرب للصواب وأول ما عرف من هذا الجامع صومعته الشهيرة حيث قال صاحب المؤنس ((كان العرب ينزلون بإزاء صومعته ويأنسون براهب كان يتعبد بها حتى كانوا يقولون هذه البقعة تونس)). [1]

وبالتالي أصبح جامع الزيتونة على مر العصور مؤسسة دينية ثقافية لها هيبتها وارتبط بتاريخ تونس ومن هذا الجامع تخرج جموع من العلماء, كآل نيفر وآل عاشور آل بيرم ومن الزيتونة تخرج متخصصون في الإفتاء والفقه والتفسير والسير والأصول والآداب.

لم يكن الجامع ليحتل المكانة العالمية لولا أنه كان قبلة طالب العلم فقد اكتسي صبغة الجامعة منذ تأسيسه وتثبيته كمركز للتدريس. فتأسست هذه الجامعة على تقوى من الله ورضوان فهي أول مدرسة فكرية أشاعت روحا علمية في تحصيل العلم ومن أبرز من ذاع صيته في هذه المؤسسة العلمية هو "علي بن زياد (مؤسسها) وأسد بن الفرات والإمام سحنون صاحب المدونة (على الفقه المالكي)

(انظر الملحق رقم٢)

٢. مؤسسة الزوايا :

مؤسسة الزوايا في تونس القرنين ١٨و١٩ هي مؤسسات دينية واجتماعية وثقافية تعود إلى التراث الصوفي في البلاد. الزوايا هي أماكن للعبادة والتعليم والتصوف والخدمة الاجتماعية وهي أيضًا أضرحة للأولياء والمشايخ الذين أسسوا الطرق الصوفية أو نشروها في المنطقة فبعض الزوايا كانت تلعب دورًا سياسيًا في مقاومة الغزو الأوروبي أو في التحالف مع الحكام المحليين.

من بين أشهر الزوايا في تونس القرنين ١٨و١٩م يمكن ذكر:

[1] عائشة بن يوسف: "المؤسسات الدينية والعلمية بتونس ودورها في مواجهة السياسة الدينية والثقافية الفرنسية ١٨٨١-١٩٥٦"، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص١٧

-زاوية سيدي محرز: التي تقع في حي الملاح بالمدينة وهي تضم ضريح سيدي محرز الذي يعتبر من أبرز شخصيات التصوف في تونس وكان يتبع طريقة الشاذلية وهو مؤلف كتاب''الأوراد المحرزية'' وهو من أجداد عائلة البايات. [1](**انظر الملحق رقم٣)**

-زاوية سيدي عبد القادر: التي تقع في حارة الترك بالمدينة وهي تضم ضريح سيدي عبد القادر بن مُحَمَّد بن عبد الله المعروف بالجيلاني وهو من أشهر المشايخ الصوفية في التاريخ وهو مؤسس طريقة القادرية وهو من أصول حسنية. [2](**انظر الملحق رقم٤)**

-زاوية سيدي علي عزوز: التي تقع في حارة باب سويقة بالمدينة وهي تضم ضريح سيدي علي عزوز، المعروف بالشابان وهو من أبرز شخصيات التصوف في تونس وكان يتبع طريقة الجلاّلية وهو من أصول تركية.(**انظر الملحق رقم٦)**

-زاوية سيدي قاسم الجلِّزِي: التي تقع في حارة باب جديد بالمدينة وهي تضم ضريح سيدي قاسم بن مُحَمَّد بن على بن ابراهيم المعروف بالجليزى وهو من أبرز شخصيات التصوف في تونس وكان يتبع طريقة الجلالية أيضا وهو من اصول أندلسية.(**انظر الملحق رقم٥)**

ومنه يمكن القول أن المسجد لعب دور المؤسسة الدينية و الثقافية في لآن واحد فهي ليست مؤسسة خاصة بفئة واحدة (طبلة و علماء) و إنما مفتوحة لعامة الناس و هذا ما أدى إلى بروز إطار فكري واحد , مادام المسجد يقوم بنفس المهام في كل المناطق الريفية و الحضرية , فهو يعتبر منشط الحياة العلمية, كما كان لزاوية دور كبير في انتقالها بالإسلام من بعده السطحي البسيط إلى بعده الباطني الروحي .

[1] زوايا مدينة تونس. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. تاريخ الاطلاع: ١٥ أبريل ٢٠١٦. مؤرشف من الأصل في ١٥ أبريل ٢٠١٦.

[2] زوايا مدينة تونس. مرجع سبق ذكره

في الأخير لا يمكن أن نؤكد على تعدد المجال و توحده في الآن نفسه ، فمجال الدولة لا يمكن أن يتبلور إلا عبر المجالين القبلي و الحضري الذين يمدانه مشروعية ما على تلك المؤسسة المركزية و تساهم في رسم الثقافة التحتية للمجتمع , ومن جهة ثانية لا يمكن تصور هذه المجالات الأخيرة أي القبيلة , المدينة , الزاوية في انفصام تام عن فضاء الدولة بحكم ارتباطاتها الاقتصادية و التاريخية و بذلك المجال ولهذا فإن تاريخ تونس الحديث كان في جانب منه كبير منه تاريخ العلاقات بين هذه المكونات الرئيسية للمجتمع و البلاد , بالأسس المادية و الثقافية و الضرورية لبناء صرحه , و لا يمكن أن يكتمل ذلك الصرح دون تدخل الزاوية.

الفصل الثالث

السلطة والمؤسسات الاقتصادية في تونس خلال القرنين ١٨و١٩م

- **المبحث الأول: السلطة وتنظيمات السوق.**
- **المبحث الثاني: الجباية و مؤسسة المحلة.**
- **المبحث الثالث : النظام المخزني للسلطة في تونس.**

خضعت التجارة والتجار بتونس لقوانين وضوابط على غرار كل المناطق في العالم, حيث أشرفت عليها سلطات مختصة لضمان حسن سير معاملاتها التجارية, كما وضعت الأسواق تحت ناظر وبإشراف الشيخ أو الأمن الذي يقوم بدور الوسيط بين السلطات ورجال السوق ولقد وجد لذلك موظفون لترتيب وضمان حسن سير ذلك, حيث كان لكل سوق نقابة تدافع عن حقوق تجارها ومصالحهم من تلك النكبات والمخاطر التي مرت بها تونس والأزمات الخطيرة التي عرفها الاقتصاد التونسي وخاصة القطاع الحرفي والتجاري وكان لمؤسسة المحلة والجباية والنظام المخزني من ضمن الأسباب التي نوهت إليها تعاقب وجود صعوبات أثرت على استقرار المجتمع التونسي.

المبحث الأول: السلطة وتنظيمات السوق :

يتركز الإنتاج الحرفي في المدن الرئيسية تونس , صفاقس و سوسة حيث ظل الصناع يزاولون مهنهم معتمدين على المهارة اليدوية و التقاليد المتوارثة و مستخدمين المواد الأولية المتوافرة محليا مثل الصوف و الجلود و الأخشاب و المعادن و ذلك لتلبية الحاجيات الضرورية لسكان الأرياف و ترضية المطالب الكمالية لسكان المدن و قد ساعد على تركز الحرف في مدن تونس اعتناء الحكام وتشجيعهم ووجود حرفيين الأندلسيين و اليهود الذين اشتهروا بمهارتهم و جودة مصنوعاتهم ,فتوزعت المشاغل اليدوية و الورشات التقليدية في أزقة وحارات (أحياء) عرفت بأسماء الصناعات التي اختصت بها و نسبت على أصحابها مثل الشواشية (صناع الفلانس) , البشماقجية أو البلاغجية (صناع الأحذية) الصباغين , النحاسين , الحدادين , النجارين ...الخ

من أهم تنظيمات الصناعات المحلية التي عرفت رواجا:

١-تنظيم صناعة النسيج:

اشتهرت بها الكثير من المدن: تونس, زغوان, سوسة, القيروان وجربة وتنوعت إلى عدة صناعات أهمها صناعة الشاشية والأقمشة والأغطية والزرابي, فقد برع في صناعة الشاشية والتطريز وأعمال الشبكية والقفاطين والصدريات والسراويل والأحزمة الصناع الأندلسيون في كل من تونس وزغوان

فحسب رواية بايصونال (١٧٢٤م) كانت مشاغل الشاشية بمدينة تونس تنتج سنويا ٤٠ ألف زويجة وتشغل ١٥ ألف شخص. [١]

وقد اشتهرت مدينة تونس بمصنع الكتان والحرير والصوف المنتشرة حسب صف دي فونتان في مختلف الأحياء, كما عرفت جربة بالتالات الممتازة والبطانيات الصوفية الجيدة ومناطق الجريد بالمنسوجات الصوفية والبرانس. [٢]

٢- تنظيم صناعة الحدادة والأسلحة والذخيرة:

توزعت في ورشات المدن وانتشرت ببعض الجهات الجبلية فهناك مصنع البارود بمدينة تونس وفي ورشة القصبة تصنع المدافع وقد جلب لها علي باشا أحد الصناع الطولونيين سنتي ١٧٤٣-١٧٤٤م وقد تدعمت هذه الصناعة عندما أقام حمودة باشا مصنعا لنفس الغرض بأحد أجنحة قصر الحفصية ظل يعتمد على الخبرة الأوربية في صناعة الأسلحة. [٣]

٣- تنظيم صناعة الجلود:

كانت هذه الصناعة رائجة في المدن والبوادي وتستعمل الجلود المعالجة لصناعة السروج والمحافظ والأحذية وأغمدة السيوف والأحزمة والدزدان (حافظة النقود) والجبيرة لحمل الأوراق والأشياء الثمينة وقد اشتهر صناع تونس بجودة مصنوعاتهم الجلدية التي نافست ما كان يصنع في فاس ومراكش. [٤]

٤- تنظيم صناعة الخشب وبناء السفن:

تعتمد على الأخشاب المحلية لصناعة الأدوات المنزلية، كما تعتمد على الأخشاب الجيدة المستوردة لبناء السفن الشراعية في ميناء حلق الوادي تم فيه صنع العديد من السفن ابتداء من سنة ١٧٦٤م

---

[١] الهادي التيمومي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

[٢] عثمان البرهومي: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.

[٣] مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

[٤] كريم بن بدر: **الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين١٨و١٩م**، مركز النشر الجامعي، تونس، ص ص ١٨-٣٠.

بالاعتماد على الآلات والمواد التي كانت تقدمها فرنسا وهذا ما جعل الأسطول التونسي على عهد حمودة باشا يزداد قوة وبسرعة فائقة حسبما أشارت إليه مراسلة من القنصلية الانجليزية بتونس إلى الحكومة الانجليزية سنة ١٧٩١ م.

٥- تنظيم صناعة الخزف والأدوات الفخارية:

كانت توفر الأدوات الضرورية للاستعمال المنزلي ولغرض البناء والزينة وقد اشتهر بها أهالي نابل وجربة وزرريس بصناعة الجرار والصحون والقصاع والقدور والفناجين التي عرفت إقبالا كبيرا لجودتها ولقد مهر الصناع الأندلسيون في صناعة نوع جيد من الخزف المكسو بالطلاء المعروف بالزليج والذي كان يستعمل لتغطية أرضية المنازل وكساء الجدران وتزيين المساجد والعيون والأبواب, إضافة غلى الرخام و الجبس و الأجر و القرميد.. [١]

٦- تنظيم صناعة المجوهرات والحلي:

اشتهرت بها العائلات الحضرية من الأندلسيين واليهود بالنسبة للذهب, أما صناعة الحلي الفضية فهي منتشرة خاصة في الأرياف بالجريد وأرقى صناعة الحلي كانت توجد بمدينة تونس حيث كانت تصنع أنواع راقية من الحلي اشتهرت منها الأحزمة المرصعة والأساور المنقوشة والخلاخل الرفيعة والأقراط ...[٢]

٧- تنظيم صناعة المستحضرات والعقاقير:

انتشرت في المدن والبوادي واشتهرت منها خاصة صناعة تقطير ماء الورد والزهر من الورود بمدينة تونس, قرنبالية, سليمان وزغوان, وهي صناعة توارثتها الأسر الأندلسية, تحضير الصابون, تحضير الخل, وصنع الخمر. [٣]

[١] مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

[٢] مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

[٣] مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

كل هذه الصناعات اليدوية والحرف التقليدية لم تعرف تطورا من حيث النوعية أو الكمية, وذلك لعدة عوامل منها, منافسة المصنوعات الأوربية المستوردة, ثقل الضرائب المفروضة, جمود النقابات المهنية .[1]

خضعت التجارة والتجار بتونس لقوانين وضوابط على غرار كل المناطق في العالم, حيث أشرفت عليها سلطات مختصة لضمان حسن سير معاملاتها التجارية, كما وضعت الأسواق تحت ناظر وبإشراف الشيخ أو الأمن الذي يقوم بدور الوسيط بين السلطات ورجال السوق ولقد وجد لذلك موظفون لترتيب وضمان حسن سير كل ذلك ومن بين الأجهزة والموظفون نجد: [2]

٨- الأمن:

تعتبر مهنة الأمن من المهام التي تدخل ضمن مصطلح واختصاصات المحتسب ووظيفة الحسبة حيث كان من يتقلد وظيفة الأمن يجب أن تتوافر فيه خصال منها الديانة والخبرة والاستقامة وحسين السيرة ومعرفة قواعد الصنعة ولقد كانت تولى في حاضرة تونس وبقية المدن التي بها مجالس بلدية بطلب من أعضاء المجلس البلدي لاختيار الشخص المناسب لها حيث يتم إرسال طلب للوزير الأكبر لتولية الشخص المؤهل من طرفهم أمينا على سوق أو حرفة وكان للأمين عدة وظائف في عدة مجالات فقد كان يمثل إداريا همزة الوصل بين السلطة والتجار والحرفيين والمهنيين باستلام مطالبهم وفي نفس الوقت تنفيذ الأوامر, كما كانت له مهام أخرى اقتصادية كمراقبة الأسعار وقمع الغش ومراقبة جودة المنتجات لحماية المستهلك من ارتفاع الأسعار ووظيفة قضائية من خلال الحكم بين البائع والمشتري في حالة الخلاف وردع المخالفات وقد تعددت أصناف الأمناء ووظائفهم حيث نجد أمناء السوق والغابة ومثال ذلك أمين غابة الزياتين, حيث اشتغل العديد من التجار وكبار التجار هذه المهنة نذكر من بينهم مُحَمَّد بن زاكور أمين الحرايرية وحسون الأخوة الذي كان اشتغل سنة ١٨٥٥م في خطة أمين الشواشية, كما اشتغل أحد أفراد عائلته في خطة أمين سوق الصاغة, كما كان لبعض الأمناء ميزات على باقية كأمين المعاش الذي كانت مهمته تحديد سعر البضائع فيعمل على توازن السوق والعدالة

[1] مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

[2] إيمان بن العربي: الحرفيون **والتجار في حاضرة تونس من خلال كتاب صفوة الاعتبار بمستودع المصار والأقطار لبيرم الخامس**"، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، ٢٠٢١-٢٠٢٢، ص٥٩-٦٠ .

الاجتماعية, وكان الأمناء يستخلصون أجورهم بمبالغ مالية زهيدة من التجار والحرفيين ويأخذون جانبا من الغلة ثم أصبحوا يتقاضون مرتبات من خزينة الخزندار والدار الباشا وإدارة المال. [1]

٩-شيخ المدينة:

كما نجد شيخ المدينة بالحاضرة والذي يعرف بشيخ البلد، وكانت له مهام يقوم بها في مجالات عديدة، ولقد عرف باسم أمين الأمناء وكان من عرفاء البلاد وفي نوفمبر ١٨٨٥ أنظم للمجلس البلدي بالحاضرة ولقد توسعت دائرة مهامه ومن أسماء الذين تقلدوا وظيفة شيخ المدينة بالحاضرة: [2]

١٠-الدلالين:

مثل الدلال دور الوسيط بين البضاعة ومشتريها, حيث كان نشاط الدلال يتركز غالبا في الأسواق والشوارع والرحبات والميادين وتتمثل وظيفته في المناداة على البضائع في الأسواق فهو الوساطة بين البائع والمشتري وكان لكل سوق عدد من الدلالين منتشرين في أغلب أسواق الحاضرة والمدن وأرياف الإيالة ولم تكن هذه المهمة توكل لأي أحد بل تخضع لشروط حيث لا بد من أن يكون صاحبها شريفا ونزيها وخبيرا بأمور السوق من بيع وشراء, عالما بأصول المعاملات و عارفا بها وبالدكاكين بحيث لم يكنوا مرتبطين بسوق معين وكان من واجبه العمل على تحصيل أفضل سعر لصاحب البضاعة عن طريق المزايدة, كما أن وظيفة الدلال كانت توكل أيضا للنسوة حيث نجد أن الدلالات كن يحملن البضائع من الأسواق وأغلب سلعهن بخور وعطور وأدوات الزينة وغيرها مما يخص النساء في الغالب ويتم الإقبال عليها خاصة من النساء اللاتي لا يخرجن للسوق.

١١-السمسار:

إلى جانب الدلال وجد السمسار الذي كان يقوم بعملية توجيه البائع نحو البضاعة المرغوب فيها فيذكر محاسنها ويكون أجره على المشتري أو على البائع بحسب الاتفاق, كان المترشح لمهنة السمسار يجب أن تتوفر فيه خصال كالخبرة وحسن السيرة وكان أغلب السماسرة في الربع الأخير من القرن

---

[1] القاسم ابراهيم بن جمعة :**الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسيّة منذ ١٨٦١-١٨٦٤ من خلال محاكم الجنايات والأحكام العرفيّة**، كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، ٢٠٠٢، ص ٢٩١.

[2] الشيباني بن بلغيث :بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر، الأطلسية للنشر ط١، ٢٠٠١، ص١٩٠-١٩١.

التاسع عشر يهود, حيث تشابهت ويفته مع الدلال يقوم بتصريف منتجات مقابل نسبة أرباح حيث وذكر الحشائشي أن السماسرة أغلبهم يهود يتحايلون بحيل كاذبة ويفسدون عمليات البيع والشراء. [1]

١٢-الحمالون:

مهمتهم حمل البضائع والسلع على ظهورهم مقابل أجر معروف ولقد تنوعت أصنافهم فهناك منهم من يرفع الحمل على ظهورهم وهناك من لهم عربات خشبية صغيرة يجرونها ولقد امتاز الحمالون بالتنظيم بحيث تخصصوا بالعمل في مراكز معينة وسلع معينة مثل حمالو المرسى وحمالو السوق وحمالو الفحم وحمالو الزيت والأسماك إلى الأسواق, حيث تدفع لهم أجورهم من طرف عريف الحمالين الذي يتولى مسؤولية جمع أجورهم من التجار وتوزيعها عليهم على حسب تصنيفهم بحيث: [2]

- حمال مسجل: راتب شهري.
- حمال مؤقت: منحة يومية ضئيلة, متقطع العمل.

- حمال بالسلة: تسمى (الطهرية) تتميز أعماله بمشقة الحمل والجر لذلك كانت أجرته أرفع بقليل كما كان عريف الحمالين يحصل على أجرة شهرية ومما يلاحظ أن أغلب الحمالين كانوا من البوادي والقرى, حيث لم في الغالب من سكان الحاضرة من تعاطى المهن الشاقة, بل كانوا يستكفونها ويتركونها للقادمين من داخل البلد أو من بلدان المغرب العربي ولضمان حقوق التجار والمستثمرين وضع قانون يدفع ثمانية ريال فضة من طرف العمال من أجل الضمانة في حال تلف شيء أو وقع عطب, عدم إيصال الدراهم فتعوض منها. [3]

---

[1] مُحَمَّد البشير رازقي: **باجة وظهيرها الجبلي قبل الإستعمار، تقنيات تشكيل النفوذ في البلاد التونسية**، في مجلة كان التاريخية، رقم العدد ٥٣، ٢٠٢١، ص ص ١٥٤-١٦٦.

[2] عبد الحميد هنية: تونس **العثمانية :بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، سلسلة دراسات مغاربية :الذاكرة التاريخية للبلاد التونسية (تونس :تبر الزمان،) 2012 ، ص ٢٤٢.

[3] Lepetit (B) : « De l'échelle en histoire », in *Jeux d'échelles la micro-analyse et l'expérience, Gallimard* Le Seuil 1996, p 70

المبحث الثاني: الجباية و مؤسسة المحلة :

١ .الجباية (اللزمة) :

لم تكن السياسة الجبائية بالبلاد التونسية ثابتة خلال العهد الحديث بل كانت مواكبة للظرفية الداخلية والخارجية التي تعيش على وقعها البلاد ويعتبر موضوع الجباية بصفة عامة من أهم المشاريع التي وقع النظر فيها عدة مرّات,مما جعلها تتطور بشكل واضح وكبير وقد تجسد هذا التطور في عديد المستويات كالزيادة في قيمة المكوس المرتبة على المنتوجات الفلاحية والحرفية أو إحداث مجابي جديدة وقد ظهر هذا بصورة واضحة في نظام اللزم الذي تطور كثيرا من حيث قيمة المكوس ومن حيث الأنشطة التي استحوذ عليها، ونحن في هذه الدراسة سوف نسلط الضوء على لزمة أصبحت أكثر أهمية خلال القرن التاسع عشر على الأقل من حيث القيمة المالية بعد أن كانت مهمشة في بدايات الحكم العثماني وهي ''لزمة النشاف والقرنيط'' وسوف نركز اهتمامنا على ضوء ما أتيح لنا من وثائق على التراتيب القانونية الخاصة بها وتطور معاليم السَراح الموظفة على المنتوجات التي شملها وتأثيرها على قيمة اللزمة وأهم المشاكل التي تمخَضت عن ذلك. [١]

حيث لا تزال دراسة ظاهرة العنف الشرعي ولا سيما الجبائي منه والمسلّط من طرف الدّولة الحسينيّة على المجتمع الأهلي التونسيّ قبيل انتصاب الاحتلال الفرنسي وتحديدا أواسط القرن التاسع عشر تسيل حبر العديد من الباحثين والمهتمّين بالتاريخ المجهري و«المحلّي «لما تكتسيه من أهميّة معرفيّة ومنهجيّة على حدّ سواء, وحريّ بنا أنّ نشير هنا إلى أنّ دراسة هذه الظاهرة تمكنّنا ليس فقط من التعرّف على السلوك السياسي لجهة ما سواء أكانت فردا (حاكما) أم مجموعة (الدولة وأجهزتها) وردود فعل قوى بشريّة معيّنة (أشخاص/قبائل) تجاه ذلك السّلوك, بل تتعدّاه/تتجاوزه إلى معرفة مختلف أسبابها ودوافعها (سواء كانت اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو حتى ثقافيّة) وتكشف لنا طبيعة العلاقة المتوتّرة التي كانت تجمع ما بين الدّولة وأطرافها.

---

[١] أحمد الجدي: «**المجتمع والسّلطة في تونس القرن التاسع عشر (١٨٦١-١٨٨١**، في **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، عدد ٧١-٧٢، ١٩٩٣، ص ٣٥٧-٤٢٤.

ولا يكاد يخلو تاريخ البايليك الحسيني في القرنين ١٨ و١٩م من مظاهر العنف المسلّط من طرف أجهزة الدّولة على القبائل, إمّا بدافع إخماد تمرّد وعصيان وإما لاستخلاص ضرائب قديمة أو لفرض جباية جديدة وهو ما يعكس لنا عمق الأزمة التي كانت تعيشها الدّولة آنذاك وهو ما فسرّه لنا بوضوح كلّ من المؤرّخ أحمد بن أبي الضياف والعديد من الباحثين التونسيّين الذين قاموا بدراسات أقلّ ما يقال عنها قيّمة, وفي هذا الإطار تتنزّل هذه الدراسة التي ستعنى بظاهرة «العنف الجبائي» المسلّط من قِبَلِ الدولة الحسينيّة وأجهزتها على قبيلة بني زيد أواسط القرن التاسع عشر من خلال تسليط الضوء على ضريبة المجبى الجديد أو الإعانة والظرفيّة التاريخيّة التي جاءت فيها والدور الذي لعبته في إثقال كاهل القبائل التونسيّة بصفة عامّة وقبيلة بني زيد بصفة خاصّة ومساهمتها في توتّر العلاقات بين المجتمع القبلي والمخزن الحسينيّ.[١] وهذه بعض النماذج من الحبايات على الريف نذكر:

- فمثلا من خلال الدفتر عدد ٦٧ لسنة ١١٧٠هـ/١٧٥٦م قدر عدد البقر الذي ساهمت به بعض البلدان مثل باجة و تبرسقوقليبية و راس الجبل وماطر ورياح وسوسة والمنستير وجندوبة والخزارة في شكل ضريبة ١٤٧٥ رأس.
- ومن خلال الدفتر ٢٣٥٨ لسنة ١١٧٨هـ/١٧٦٦م بلغت لحمية الصيف لعدد من المناطق على يد حمودة الشوبان ٤٨٠٠ كبش
- ومن خلال نفس المصدر وتحديدا سنة ١١٨٠هـ/١٧٦٦م بلغ ما قدمته بعض المناطق الساحلية مثل المنستير وصفاقس ومساكن والوطن القبلي من إبل في شكل ضريبة ٤٢٤ إبل.
- ومن خلال الدفتر ٢٠٥ لسنة ١١٩١هـ/١٧٧٧م بلغ ما دفعته بعض المناطق من السمن في شكل ضريبة وهي الوطن القبلي وتبرسق وماطر ٢٣٢٤ قلَة
- ومن خلال الدفتر ٢٣٦٢ للفترة الممتدة بين ١٢٠٨هـ-١٧٩٥م/١٢١٨هـ-١٨٠٥م استقرت ضريبة الرميَة على ٣٢٣٣ خيل و٩١٤ بغل و١٧٢ حمار.

---

[١] أحمد الجدي:مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٧-٤٢٤.

- ومن خلال الدفتر ٢١٨٤ لسنة ١٢٧٣هـ-١٨٥٦م/١٢٧٤هـ-١٨٥٧م بلغ محصول خروبة الصوف ١٤٨٠٠ ريال بالقيروان و١٠٥٠٠ ريال بالجريد و١٥٠٠٠ ريال بصفاقس و٢٠٠٠٠ ريال بجربة و٥٠٠٠ ريال بماطر....
- ومن خلال الدفتر ٣٨٩ للفترة التي امتدت بين ١٢٣١هـ-١٨١٦م/١٢٣٥هـ-١٨٢٠م بلغ مقبوض الدولة من شعر الماعز ١٨٤٠ قنطار بالنسبة لمدينة تونس فقط.
- ومن خلال الدفتر ١٧٧٨ للفترة الممتدة بين ١٢١٠هـ-١٧٩٧م/١٢١٣هـ-١٨٠٠م قدر عدد الشياه التي في حساب قايد العزيب الحاج علي بن عبيد الحجري ٣٣٤٢٢ من الأغنام و٤٠٠٨ من الماعز
- ومن خلال الدفتر ١٧٨٠ للفترة الممتدة بين ١٢٤٤هـ-١٨٢٩م/١٢٥٤هـ-١٨٣٩م قدر عدد الشياه التي في حساب قياد العزيب إبراهيم الجويني وخليفة الشاوش ٢٢٨٧٠ شاه من الأغنام.[١]

في القرون الثامن عشر والتاسع عشر كانت تونس تخضع للنظام العثماني ولم تكن لديها سلطة ضريبية مستقلة وكانت الإدارة المالية والضريبية في تونس تتبع للسلطة العثمانية وتشمل تحصيل الضرائب وإدارة الموارد المالية والتجارة.

في ذلك الوقت, كانت التجارة والزراعة هما المصدر الرئيسي للإيرادات في تونس. تم فرض ضرائب على التجارة والمحاصيل الزراعية وكانت هناك أنظمة تنظيمية معقدة لجمع الضرائب وتوزيع الإيرادات

كما كانت هناك بعض الضرائب العامة التي فُرضت على السكان, مثل ضريبة الأراضي والعقارات وضريبة الاستهلاك, فإن السلطة الضريبية في تونس خلال القرنين ١٨ و١٩ كانت تتمثل في:[٢]

---

[١] لطفي عميري: نظرة المجتمع للرعي والرعاة بالبلاد التونسية خلال العهد العثماني في مجلة العثماني في جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٩٠، ص ص ١٧-٢٦.

[٢] قويدر، زاهية. "**الإدارة العثمانية في تونس: دراسة تحليلية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر.**" الندوة التونسية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ٤ (٢٠١٦): ٢١٠-٢٢٩، ص ص ٢٤-٢٥.

٢. مؤسسة المحلة: [١]

تعد مؤسسة المحلة في تونس بمثابة مشروع تكرس عبر الممارسة التاريخية للسلطة ومن خلال مسار Processusبدأ منذ العيد الموحدي حين أوكل الموحدون مهمة جمع الخراج أو الثانية إلى عدد من الفصائل القبلية العربية وقد تدعم هذا المجهود في تشريك القبائل في جمع الجباية خلال الفترة الحفصية حيث وقع التأسيس لتقاسم للنفوذ مع القبائل الهلالية والسليمية وقد حافظ الأتراك العثمانيون بتونس على وظائف المحلة وأضافوا إلها وحدة عسكرية خاصة بهم وهي عسكر الترك وهي فرقة يقع اختيارها بالتداول ضمن عناصر الطائفة التركية المتحكمة في تونس منذ ١٥٧٤م ويترأسها الداي الذي يتولى تشييعها دوريا إلى حيث مكان انطلاقها من تونس والان اتفقت الدراسات على أن ظهور المحلة مرتبط بمسار تاريخي فإنها تختلف في تحديد عوامل تشكله لذلك تميزيين اتجاهين:

اتجاه يربط هذا المسار التاريخي بالعوامل الخارجية ولاسيما بالعلاقة مع العالم المتوسطي: ويمثله عبد الله العروي الذي يرى أن بروز المحلة هو انعكاس لتقاسم النفوذ بين السلطة والقبائل العربية في القرن ١١م كما أنه مرتبط بالانفتاح على الغرب ذلك أن نضوب مداخيل الدولة المتأنية من التجارة الصحراوية جراء تقلص دور الوساطة الذي كانت تلعبه الحواضر الكبرى في هذا المجال من جهة وتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القوى الأوروبية المتوسطية من جهة أخرى, أدى إلى بداية ارتباط مصير جهاز الدولة بالتطورات التي كانت تحصل في أوروبا لاسيما بعد البروز اللافت للتشكيلة الأندلسية التي وصلت إلى بلاد المغارب عبر موجات من الهجرة المكثفة, كل ذلك أدى حسب العروي إلى الاهتمام أكثر بالغرب وجعل السلطة تدير ظهرها تدريجيا عن المجال الداخلي فأفضى ذلك إلى تشكل حيزين جغرافيين هما: حيز خاضع للدولة ويعمل في ركاب المخزن وحيز إما مواز للسلطة أو ممانع لها ويعتبر لطفي عيسى أن الانفتاح على العالم المتوسطي مكن السلطة في تونس من الاستفادة من الإمكانات التي أتاحها خيار التوجه إلى أوروبا, حيث سمح لها بامتلاك أدوات التحديث المادي والعسكري التي مكنت من التأسيس المعادلة جديدة في الداخل أصبحت فيها الغلبة جلية للدولة

[١] لطفي بوعلي: **التحديث العسكري، قراءة ميكرو–تاريخية في التجربة التونسية ١٨٣٠–١٨٨١م**، سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس ٢٠١٩، ص ص ٢٤–٣٥.

باعتبارها أصبحت قادرة على حسم المعارك واستعراض أدوات الترهيب والترويع التي لا يمكن للمجتمع الأهلي مقارعتها. [1]

وهو يركز على دور المركزة السياسية في بناء سلطة تبدو عاجزة عن التحكم في المجال المخضع من دون اللجوء إلى حملات المراقبة المنتظمة, بمعنى أن تركيز السلطة السياسية منذ العهد الحفصي على الأقل على تدعيم نفوذها في الحاضرة جعل الدولة دوما ومتأهبة لضرب المارقين ولذلك مثل خروج المحلة مناسبة دورية لاختبار السلطة لقوتها ووعيها أنه لم يكن بإمكانها ضمان ولاء الرعايا دون الوصول إلهم بشكل منتظم مع الإدراك بأن تحقيق مزيد من المركزة وتوحيد الإيالة لم يكن ليتحقق من دون الاستعمال المتواتر للقوة لاسيما بعد انقسام إفريقية إلى عالمين عالم المدن الذي تستقر فيه الدولة والمهدد باستمرار من قبل المجموعات القبلية وعالم الدواخل الذي تحكمت فيه القبائل المنتجعة وعليه فإن هذا التقسيم المجالي هو الذي فرض نمطا جديدا لممارسة السلطة يقوم على التنقل المستمر لجهاز الدولة بما يتلائم مع طبيعة الترحال والتنقل التي ميزت المجتمع القبلي. [2]

١ – المحلة، سلطة سيادية:

يبدو أن بحث القبائل الدؤوب عن مواطن الانتجاع هو الذي فرض عليها التنقل كما فرض على الدولة استلهام نمط موازي في ممارسة السلطة يقوم على الحركة المستمرة لممثلي الجهاز العسكري لفرض الهيمنة على المجال, كما أن انتقال العاصمة السياسية من القيروان إلى تونس خلال القرن ١١م أنتج نوعا من الفراغ السياسي في وسط البلاد وجنوبها شغلته القبائل الهلالية القادمة من الشرق التي انتشر معها النمط الرعوي– الانتجاعي والعدم الأمن في دواخل البلاد وتزايدت النزاعات بين القبائل من ناحية وبين القبائل والسلطة من ناحية ثانية وعليه أصبح لزاما على السلطة التنقل إلى حيث مناطق التوتر للقيام بالوظيفة التحكيمية ولذلك نعتقد أن ثمة حقيقة لا بد من إدراكها عندما نتحدث عن

[1] مُحَمَّد الحبيب العزيزي: **محلة الشتاء والصيف**، في الكراسات التونسية، عدد ١٧٢، مجلد١٧، الثلاثي الأول ١٩٩٦، تونس، ص ١٦.

[2] الشيباني بن بلغيث: **أهمية المحلة العسكرية في تكوين الجند النظامي التونسي خلال القرن ١٩م، تاريخ التحصينات بالبلاد التونسية**، إدارة العمل الاجتماعي والإعلام والثقافة، تونس ٢٠٠١، ص ١٨٣.

الشرعية في تونس وفي مجال المغارب عموما وهي أن هذه الشرعية ليست نهائية وليست مقتصرة على الحاضرة. فما هي دلالات خروج المحلة؟

٢-المحلة: مظهر من مظاهر السلطة:

إن أي سلطة لا يمكن أن تفرض نفسها على الأشخاص إلا إذا لجأت إلى الاستخدام الشرعي للقوة لذلك تعمل على وضع جهاز رمزي معقد ومتنوع يسمح لها بفرض تفوقها في عقل الجماعة المحكومة من خلال نشر أشكال رمزية تمكن من استنفار واستنهاض الانفعالات الايجابية للأفراد التي تستثير الولاء وتقود إلى الانقياد وتمثل المحلة إحدى أهم الأشكال الرمزية التي تستخدمها السلطة فهي بمثابة المملكة النموذجية التي يمارس فيها أمير المحلة جوهر العمل السياسي فيكون "الوطق "- الذي ينصب له في أماكن معلومة- بمثابة العاصمة المتنقلة للسلطة وفضاء لاستعراض مهاراتها وقدراتها لذلك نعتقد أن السلطة في تونس كانت سلطة رموز وأن هذه الرموز هي التي أعطت الشرعية السياسية للحاكم لكنها تظل شرعية مؤقتة يتم تجديدها دوريا من خلال السفر الموسمي للمحلة, فبايات تونس لا يستطيعون ادعاء أصول شريفة ولذلك هم مدعوون إلى إثبات قدرات وصفات مميزة تمر حتما عبر الحضور الدائم للسلطة والسفر المنتظم للمحلة في تواريخ معلومة وعبر مسالك ثابتة وقارة.[١]

أما بخصوص كيفية اشتغال المحلة فتؤكد جل الدراسات على طابعها الردعي التعسفي حيث يترافق خروجها في الغالب مع عمليات نهب وسلب منظمة كان الباي في بعض الأحيان يغض الطرف عنها ذلك أن السلطة في تونس كانت تدرك أن الرعية لم تكن لتدفع شيئا من الجباية لولا أنها كانت تخشى بطش وقمع الدولة, لكننا نعتقد أنه على الرغم من طابعها الجبائي القهري فإن المحلة كانت تعبر في الآن نفسه عن رمزية السلطة, فقد كان الهدف منها استعراض القوة وليس فقط جمع المجابي والدليل على ذلك ما يلي:

[١] مبروك الباهي: **الحوز القبلي في سباسب إيالة تونس (ق١٦- ق ١٩م)، في مجلة بصمات**، العدد ٠١، تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة بنمسيك، الدار البيضاء، المغرب ٢٠٠٦، ص ١٦١.

-تواجد أعداد كبيرة من الجند الذين يتولون إسناد المهام الميدانية للمحلة أثناء تنقلها داخل البلاد حيث تقدره بعض الدراسات بما بين ١٠ آلاف إلى ١٢ ألف جندي والذي لا نعتقد أن المحلة كانت تحتاجه لأن جمع المجابي كان يتم في الغالب بسهولة نسبية ومن دون ممانعة حقيقية. [١]

-أن المجابي التي كانت تجنها السلطة كانت تنفق بالكامل على مصاريف المحلة في شكل رواتب الجند وعوائد القبائل الموالية وهدايا إلى الأعيان المحليين إلى جانب نفقات سفر المحلة من مونة ولباس.[٢]

٣-المحلة: مؤسسة وظيفية:

يتطابق هذا التصور الوظيفي للمحلة مع البناء التاريخي للذاكرة الجماعية والذي يبدأ من النصف الثاني من القرن ١٧م وهو زمن يعبر عن قوة العلاقة التي ربطت دواخل البلاد بالمحلة وبالبايليك ,حيث أصبح الحضور الموسمي للمحلة يمثل حدثا مركزيا في حياة الفاعلين المحليين ولئن ركزت الباحثة جوسلين دخلية في تحليل الدور الوظيفي للمحلة على منطقة الجريد, إلا أننا نعتقد أن هذه النظرة الايجابية لفعل المحلة وللأدوار التي يمكن أن تقوم بها في تأهيل مجال السيادة هو أمر تؤكده كتب الإخباريين حيث يذكر صاحب المشرع في حديثه عن حسين بن علي ما يلي وبعد مرور أيام قلائل من استقراره تجهز ورحل بمحلة الشتاء كعادة الأمراء المتقدمين وطرق مدينة القيروان ووجدها على حالة من الهدم والخراب باكية على دثورها نايحة على معالمها وقصورها، فلاحظها بعين الرعاية، وشملها يساعد بره وباشر أولا في بناء سورها بالجد والاجتهاد وصرف عليه من خاصة كسبه مالا جسيما ثم توجه بنظره السديد إلى تعمير مدينتها وإحياء مساجدها ودورها ومساكنها ودكاكينها وأسواقها واستجلاب أهلها من جميع الأقطار والبلدان... [٣]

لكن منذ بداية القرن ١٩م أكد كل من الأزهر الماجري ومُحَمَّد فوزي السعداوي على وجود رؤية جديدة ترسخ معها الدور الفاعل للمحلة في اعمار البلاد وإنجاز المشاريع, فقد أصبح التزميل مع المحلة مناسبة للإشراف على المشاريع ذات الصبغة العمومية بمعنى أنه كان يتم تكليف القياد بالتزميل

---

[١] إبراهيم السعداوي: **المخزن والمجال الجبلي التونسي بين ١٦٣٠ ونهاية القرن ١٨م**، في مجلة بصمات، العدد٠٣، تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بنمسيك، الدار البيضاء ٢٠٠٦، ص٤٣.

[٢] مرجع سبق ذكره.

[٣] مبروك الباهي: **مرجع سبق ذكره ص١٦٤**.

مع المحلات الجبائية والإشراف على المشاريع العمومية التي تعتزم الدولة إنجازها داخل مجال القبائل المزوملة من ذلك بناء الجسور على الأودية أو إقامة الأبراج العسكرية والحصون أو بعث الأسواق وبصرف النظر عن أهمية المشاريع أو عدمه فالثابت أن المؤسسة العسكرية لعبت دورا أهم ليس فقط لأنها مؤسسة جبائية فحسب وإنما لكونها مئات في جميع الفترات عيون السلطة على البلاد والعباد. وفيما يلي جرد لهذه الوظائف: [1]

٤-المحلة الوظيفة الاقتصادية: حيث اكتسبت المحلة منذ العهد الحسيني وظائف جديدة لاسيما الوظيفة الاقتصادية, حيث لعبت دورا هاما في تطوير المجال القبلي والريفي ومثلت فرصة لتنشيط حركة المبادلات التي كانت تتم وفق خريطة ثلاثية الأبعاد شملت ثلاث مناطق رئيسية وهي منطقة الحبوب الغربية ومنطقة الساحل الزيتوني ومنطقة الجنوب التمري فهذه الخريطة التبادلية هي أكثر تعقيدا لأنها تشمل عشرات الأسواق الريفية والقروية الأسبوعية واليومية والتي يصل عددها إلى ٦٧ سوق تكونت أساسا خلال القرنين ١٨ و١٩م. [2]

غير أن ما يهمنا في هذا المجال ليس دراسة الأسواق كوسيلة اعتمدت عليها الدولة لمزيد إحكام سيطرتها على المجال وإنما كفضاء ينشط بمناسبة قدوم المحلة وهنا تستوقفنا شهادة هامة لصاحب المشرع تحدث فيها عن أهمية سوق بوسديرة الذي يلتئم عند حلول المحلة بباجة فيقول في هذا الصدد "فإذا نزلت المحلة ببوسديرة اجتمعت دريد بنجوعها وقصدت هذا المكان وتهرع إليه التجار والصناع وكل من له صنعة والبائع والشاري من جميع البلاد يقصد هذا السوق لما فيه من البيع والشراء والصنعة والربح, فتنزل المحلة طرف الخباء في السانية لا يقدر أحد أن يمد يده ولو اشتاقت نفسه الشاهية إلا بالبيع ودفع الثمن ليس على البائع غين, فتربح أهل الأسواق والصنايعية من أهل المحلة بالشراءات المرضية وتعتقد أن هذه الشهادة على درجة كبيرة من الأهمية إذ تلقي الضوء على عدة معطيات يمكن إجمالها في التالي:

---

[1] سلوى هويدي:"**على باي وإدارته للأزمات ١٧٥٩- ١٧٨٢**، في المجلة **١٩٩٦**، **تونس التاريخية المغاربية**، العدد147 ، ٢٠١٢، ص ٤١٢.

[2] مرجع سبق ذكره ص١٦٦.

-أولها: الحركية الاقتصادية غير العادية التي يفرزها وصول محلة باجة على اعتبار العدد الهائل من التجار والحرفيين الذين يشاركون في الدورة الاقتصادية والذين يجنون من وراءها أرباحا هائلة. ولما كانت مدة إقامة المحلة بباجة طويلة إذ تصل إلى ٤٠ يوما) فلنا أن نتصور حجم التبادل وأهمية السلع التي يتم تداولها والمكانة التي تمتعت بها هذه السوق لدى سكان الجهة. [١]

-ثانيها: مدى انسيابية المبادلات التجارية والطابع الشفاف الذي كان يرافق عملية البيع والشراء ومرد ذلك توفر عنصر الأمن بفضل الحضور العسكري لعناصر المحلة أنفسهم بما يغلق الباب أمام أية تجاوزات قد ترافق العملية التبادلية ورغم أننا عثرنا في شهادة أخرى لصاحب المشرع على صورة سلبية لحضور المحلة بباجة ركز فيها الكاتب علي الضيق الذي كان يصيب سكان المدينة جراء الحضور الموسمي للمحلة, فإننا نعتقد أن هذه الصورة لا يمكن تعميمها على كامل دواخل البلاد لأن ذلك مرتبط بالسلوك الفض لفئة من الجند عملت على السطو والاستيلاء على الأرزاق الناس, لذلك تبقى المحلة مؤشرا لمدى نجاح السلطة الحاكمة في خلق آليات دمج وإلحاق وصهر للمجموعات القبلية في دواخل البلاد, فحلول المحلة بالجريد مثلا كان مناسبة هامة للمضاربين والملتزمين والمستفيدين من الرهن العقاري العناصر المرافقة للمحلة وتجارها كانوا يتزودون بالمواد التي ينتجها الجريد لا سيما التمور والمنسوجات الصوفية, كما أن الدولة كانت تأخذ التمور من أهل الجريد في شكل ضرائب عينية, ثم تكلف قبيلة دريد بالمتاجرة بها على أن تحاسب البابليك فيما بعد على ما تبيعه من ذلك وتشتري لمصالح البايليك عدائل ومراقيم ووزاري من نفزاوة. [٢]

٥- المحلة تدريب متواصل على ممارسة السلطة:

يتخذ سفر المحلة عدة أشكال لكن قد يحصل أن يتم تجهيز أكثر من محلة، والغالب على الظن أن هذا الخروج يحدث عندما تعجز المحلة الواحدة عن تحقيق أهدافها المنتظرة, فبالنسبة للأمحال التأديبية الردعية التي نطلق عليها "أمحال الحرب "والتي تخرج بصفة استثنائية في غير الأوقات المعتادة ومن غير الطريق المعهودة يكون الهدف هو تحقيق دعم عسكري يفضي إلى مفاجئة الخصم وشل قدرته على المقاومة وتحقيق تفوق تكتيكي هذا الأمر اكدت عليه روايات المخبرين في الحرب ضد الجزائر سنة

[١] إبراهيم بن جمعة بلقاسم: الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى186 ، مرجع سابق.

[٢] مرجع سبق ذكره١٧١.

١٨٠٧م حيث وقع توجيه محلتين إضافيتين بهدف استغلال فرصة إراحة محلة الجزائر بالكاف عندما كانت في طريقها إلى الحاضرة وهو ما سمح بمباغتة عسكر الجزائر لاسيما وأن النخبة الحاكمة في تونس كانت تدرك وقتذاك أن إخراج محلة واحدة لم يكن ليحسم الحرب لصالحهم, أما بالنسبة للأمحال الاعتيادية المنتظمة فيعد تجهيز الأمحال المزدوجة مسألة استثنائية وأسلوبا لجأت إليه السلطة الحسينية في ظروف دقيقة تميزت أساسا بوجود تهديدات داخلية حقيقية مثلتها القبائل الرافضة لدفع المجابي أو تلك التي جعلت من نفسها شرعية موازية للسلطة وهذا يجعلنا نقر بأن النخبة الحسينية الحاكمة في تونس استطاعت أن تستنبط تكتيكات عسكرية أتاحت لها احتكار السلطة وتشير المصادر التاريخية أنه تم تجهيز محلة إضافية في ظروف اتسمت بشدة دقتها, ففي سنة ١٧٤٧م عمد علي باشا إلى إسناد محلة ابنه مُحَمَّد باي بمحلة ثانية بقيادة ابنه يونس باي وحقق بذلك هدفين: أولهما إسناد مُحَمَّد باي الذي كاد أن يستسلم أمام "الجبالية" وثانيهما إبعاد ابنه يونس باي عن الحاضرة بعد أن تأكد من أنه كان يطمح في الوصول إلى السلطة وفيما يلي قائمة لأهم الأمحال المزدوجة التي خرجت منذ بداية القرن ١٨ وإلى حدود بداية القرن ١٩م. [١]

جدول يوضح أهم الأمحال المزدوجة التي خرجت من بداية القرن ١٨ إلى بداية القرن ١٩م:

التاريخ	الظروف	المكونات	المصدر
١٧٣٥م	محاربة حسين بن علي لابن أخيه علي باشا الذي عاد مدعوما من الجزائر	– محلة قادها حسين بن علي وابناه على باي ومحمود باي – محلة كبيرة قادها مُحَمَّد باي بن حسين بن علي.	ابن أبي الضياف (أ) المجلد ١، الجزء ٢، ص١١٠
١٧٤٧م	ثورة أهل عمدون والجبالية الذين رفضوا دفع الجباية	– محلة قادها مُحَمَّد الباي ابن علي باشا لكنها فشلت بسبب ضعف شخصية الباي – محلة ثانية جاءت لتعزيزها بقيادة يونس بن علي باشا والذي كان منشغلا بمحاربة أهل الساحل	ابن أبي الضياف (أ) المجلد ١، الجزء ٢، ص١٣٦

[١] –لطفي بوعلي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

		والجريد وبوصول يونس باي انتقلت قيادة المحلتين إليه ونجح هذا الأخير في إخماد نار الفتنة ورجع إثر ذلك إلى الحاضرة.	
١٧٤٩م	محلة الشتاء العادية محلة الصيف العادية وقمع تمرد وشتاتة	- محلة العسكر المعتادة خرج بها يونس باي - محلة ثانية خرج بها سليمان باي بن علي باشا. - محلة ثالثة ضمت سائر الفرسان قادها علي باشا بنفسه واستخلف ابنه مُحَمَّد باي على الحاضرة - حافظ فيا علي باشا على نفس مكونات محلة الشتاء المذكورة أعلاه وحافظ على نفس القيادات العسكرية	- ابن أبي الضياف المجلد ١ الجزء ٢، ص١٣٦-١٣٧ - بن عبد العزيز (ج) الكتاب الباشي، ج ١ ١٩٨٠-١٩٨١، ص ٦٧
جانفي ١٨٠٧م	الحرب ضد الجزائر	- محلة لقسنطينة بقيادة سليمان كاهية الأول اقتصر فيا على عسكر الترك والمخازنية من الجوانب والصبايحية وقبيلة دريد وفرسان من عروش ونيقة - محلة بقيادة سليمان كاهية آغة وجق باجة - محلة من فرسان الأعراض بقيادة عاملها حميدة بن عياد وكل هذه الأموال تحت قيادة سليمان كاهية الأول - محلة زواوة بقيادة أحمد بن عمار باش حانية انطلقت في ٢٩ ماي ١٨٠٧.	ابن أبي الضياف (١) المجلد٢ الجزء ٣، ص ٥٠-٣٧
ماي ١٨٠٧م	الحرب ضد الجزائر	- محلة بقيادة يوسف صاحب الطابع في ١٢ جوان ١٨٠٧م. - محلة زواوة قيادة حمودة الأصرم خوجة زواوة	

		انطلقت في ٢٨ جوان ١٨٠٧م	
١٨٢٤م	ثورة علي بن مصطفى من جوانب الترك ادعى أنه من ذرية علي باشا	- محلة بالعسكر والمخازنية. - مجلة بعسكر زواوة والكل تحت قيادة مصطفى باي وقد كاتب مزارقية العروش أن يلتفوا على المحلة	ابن أبي الضياف (أ) الاتحاف، المجلد٢، الجزء٣، ص١٥٥

من خلال الجداول يمكن اعتبار المحلة تلك المؤسسة الجوابة للآفاق و ذات الوظائف المتعددة و الدلالات المتنوعة ، مؤسسة متنقلة لتجمع المعلومات في مجتمع يسود الترحال جانبا كبيرا منه و المراقبة وسطا ، المعرفة في الدواخل وتعميق دراية المخون بمجاله و الرعية بأميرها .

المبحث الثالث: النظام المخزني [1] للسلطة في تونس خلال القرنين ١٨و١٩

تعد تونس من بين الدول العربية التي شهدت أحداثاً هامة خلال العقود الأخيرة، والتي كان لها تأثير كبير على التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت فيها. ومن بين هذه التحولات يمكن الإشارة إلى تغير دور الطبقة الأرستقراطية [2]

في الحكم وظهور النخبة الجديدة في القرن التاسع عشر الميلادي، والتي أطلق عليها "الطبقة البورجوازية الجديدة" [3] وفي الوقت الحاضر، شهدت تونس تحولاً آخر, حيث أصبحت النخبة الجديدة تمثل الطبقة البورجوازية الإسلامية والتي تشكل القوة الدافعة والحاسمة وراء الاقتصاد التونسي. [1]

[1] النظام المخزني في تونس هو نظام سياسي واجتماعي تميز البلاد خلال القرنين ١٨ و١٩. يُعرف النظام المخزني أيضًا بالاسم العثماني المتمثل في الحكم الذي فرضته الدولة العثمانية على تونس خلال تلك الفترة. تتميز السمة الأساسية للنظام المخزني بتركيز السلطة في يد البايات، وهم حكام تونس الذين تم تعيينهم من قبل الدولة العثمانية.

[2] الطبقة الأرستقراطية هي الطبقة التي تحمل ألقابًا ملكية موروثة أو ممنوحة، ويعتبرون أنفسهم أسياد القوم وهم طبقة الإتيكيت. من ينتمي إلى هذه الطبقة يصبح له حقوق قانونية وإقطاعية خاصة، وتقع الطبقة الأرستقراطية مباشرة بعد طبقة الحكام. تشتق كلمة أرستقراطية من الكلمة اليونانية aristos والتي تعني "الحكم من قبل الأفضل"

[3] الطبقة البرجوازية هي الطبقة الاجتماعية الواقعة بين طبقة العاملين (طبقة البروليتاريا) وطبقة الأغنياء (طبقة الأرستقراطية)، وتُعتبر البرجوازية الطبقة الوسطى من بين الطبقات الاجتماعية الأخرى، مع المحافظة على مواقفها التقليدية وقيمها المادية١. يعود أصل تسمية هذه الطبقة بالبرجوازية إلى الكلمة اللاتينية برجينسيس (burgensis) وذلك عام ١٠٠٧م

هذه الظاهرة التي أُطلق عليها "الطبقة الرأسمالية الجديدة" والتي نشأت في تونس في الفترة بين عقدي ١٩٦٠ و١٩٨٠ وتميزت بظهور رجال أعمال جدد يتمتعون بقدرة عالية على الاستثمار والتأثير في السياسة وكانت هذه الطبقة تشكلت بعد استقلال تونس, حيث أصبح بإمكان الأشخاص العاديين الآن الاستثمار في الأعمال التجارية والصناعية وهو ما أدى إلى زيادة عدد الأثرياء وتكوين طبقة رأسمالية[٢] جديدة.

ومن خلال هذه الظاهرة بدأت العلاقة بين الأعمال والسياسة في تونس تتحول, حيث أصبحت الطبقة الرأسمالية الجديدة تؤثر بشكل كبير على صنع القرار في البلاد ولكن مع تغير الظروف السياسية والاقتصادية في تونس, بدأت الطبقة الرأسمالية الجديدة تفقد قوتها وتأثيرها وظهرت بدلاً منها الطبقة الرأسمالية الإسلامية التي ارتبطت بالحركات الدينية والإسلامية في البلاد. [٣]

في القرن الثامن عشر، كان نظام الحكم في تونس يتميز بالتركيز على البيت الحاكم، أي الباي وكانت السلطة في يده بالكامل وكان هذا النظام المخزني يتميز بالفساد والاستغلال وكان يؤثر بشكل سلبي على حياة المواطنين ومع ذلك,كان هناك بعض القوى الداخلية والخارجية التي كانت تحاول تغيير هذا النظام. [٤]

---

[1]" زغل، مليكة. From 'The New Bourgeoisie' to the 'Islamic Bourgeoisie': The Changing Dynamics of Business and Politics in Tunisia في ." في سياسات الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط، تحرير ريتشارد نورتون، ٧٧-٩٣. لندن: بالغريف ماكميلان، ١٩٩٨.

[٢] الرأسمالية هي نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وخلق السلع والخدمات لأجل الربح١. تشمل الخصائص الرئيسية للرأسمالية الملكية الخاصة وتراكم رأس المال والعمل المأجور والأسواق التنافسية. في اقتصاد السوق الرأسمالي، تُحدّد عمليات اتخاذ القرار والاستثمارات مِن قِبل كلّ صاحب ثروة، أو مِلكية أو وسيلة إنتاج في الأسواق الاقتصادية أو أسواق رأس المال، في حين يُلجَأ إلى تحديد الأسعار وتوزيع البضائع والخدمات وفقًا للمنافسة في أسواق السِلع والخدمات.

[٣] زغل، مليكة:مرجع سبق ذكره

[4] Choueiri, Youssef M. "The Struggle for the Control of the Tunisian State during the Nineteenth Century." International Journal of Middle East Studies 8, no. 1 (1977): 29-53

وفي القرن التاسع عشر, بدأت الثورات والتحركات السياسية في أوروبا والعالم الإسلامي تؤثر على تونس وشهدت البلاد تغيرات سياسية جذرية, حيث أصبح هناك صراع حول السيطرة على الحكم والنفوذ بين العديد من الفئات الاجتماعية والسياسية, بما في ذلك العائلات الثرية, والأئمة الدينيين والمثقفين والأجانب. [2]

وقد تسبب هذا الصراع في حدوث تغيرات في نظام الحكم, حيث تم تعيين حكام جدد لتونس وتم إنشاء هيئات تشريعية جديدة وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وعلى الرغم من ذلك، استمر الصراع على النفوذ في البلاد، وبقي النظام المخزني سائداً حتى بداية القرن العشرين.[2]

كان النظام المخزني للسلطة في تونس هو نظام ديكتاتوري[١] يحكمه الباي والذي يستند إلى العائلة المالكة الحاكمة وعلى الرغم من القوانين الدستورية التي تم إقرارها إلا أنه لم يتم تطبيقها بشكل كافٍ[٢]

وتشير المصادر التاريخية إلى أن النظام المخزني للسلطة في تونس خلال القرنين ١٨ و١٩م,كان يتميز بالتسلط والفساد والاستبداد ولكن، كان هناك جهود من قبل الطبقة العليا في المجتمع التونسي للتحرر من النظام القائم والحصول على الحرية والعدالة.

كان يتميز هذا النظام بتمسك الحكام بالسلطة الفردية وتطبيق القوانين والتعليمات بشكل شبه تعسفي والاعتماد على شريحة محدودة من الطبقة الحاكمة لإدارة الدولة وتحصيل الضرائب والرسوم وتجاهل حقوق ومطالبات الشعب, كما تميز هذا النظام بالاستبداد والفساد والانتهاكات لحقوق الإنسان وقلة الاهتمام بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين وذلك بالرغم من وجود بعض المحاولات الجادة للتطوير في فترات محدودة من الزمن. يعود هذا النظام بشكل كبير إلى

[١] نظام الديكتاتورية هو نظام سياسي يتم فيه تركيز السلطة بشكل كامل في يد شخص واحد أو مجموعة صغيرة دون وجود توازن أو توزيع للسلطة. يتميز النظام الديكتاتوري بغياب الديمقراطية وحكم القانون، ويتم الاستبداد والتسلط من قبل الزعيم الوحيد الذي يتخذ قراراته بصورة فردية ويفرض إرادته على الشعب بقوة.

[2] Saliba, Issam. "The Evolution of the Tunisian Political System: From Bourguiba to Ben Ali." Mediterranean Politics 11, no. 2 (2006): 247-263

الاحتفاظ بتراث التقاليد والعادات والممارسات السائدة في القرون السابقة, والتي أثرت على التشكيلة الاجتماعية والسياسية للدولة ومؤسساتها. [١]

كانت تلك الفترة مليئة بالتغييرات والتحولات, حيث شهدت تونس انقلابات ومؤامرات داخلية وضغوطًا خارجية من الدول الأوروبية القوية, مما أدى إلى تحولات في نظام الحكم والسياسة ومع ذلك, فإن النظام المخزني للسلطة بقي قائمًا على مدار تلك الفترة, حيث استخدمت الحكومة التونسية آنذاك الأساليب القمعية والتعذيب والاعتقال التعسفي للحفاظ على سلطتها والتصدي لأي تحديات من المعارضة الداخلية. [٢]

وكانت هناك محاولات لتحديث النظام المخزني وإدخال إصلاحات, حيث قام الحكام التونسيون بتنفيذ بعض الإصلاحات في القرن التاسع عشر, مثل إلغاء بعض الضرائب غير العادلة وتحسين البنية التحتية للبلاد وتطوير الاقتصاد والتعليم ومع ذلك، فإن تلك الإصلاحات كانت محدودة ولم تنجح في تحقيق تغيير جذري في نظام الحكم والسياسة في تونس.

ومن أبرز الشخصيات التي سعت لإصلاح النظام السياسي في تونس, كان الباي الحسين بن علي[٣] الذي تولى الحكم في عام ١٨٢٤ وسعى إلى تحسين الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد وقام الحسين بن علي بإصدار العديد من القوانين والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي. [٤]

---

[١] Choueiri, Youssef M. "The Struggle for the Control of the Tunisian State during the Nineteenth Century." International Journal of Middle East Studies 8, no. 1 (1977): 29-53

[2] Choueiri, Youssef M. "The Struggle for the Control of the Tunisian State during the Nineteenth Century." International Journal of Middle East Studies 8, no. 1 (1977): 29-53

[٣] بن علي حسين ، المعروف أيضًا باسم حسين باي الأول، كان باي تونس من ١٢ جويلية ١٧٠٥ إلى ٨ سبتمبر ١٧٣٥ .وهو أول بايات تونس من العرش الحسيني ومؤسس المملكة التونسية الحسينية

[٤] Saliba, Issam. "The Evolution of the Tunisian Political System: From Bourguiba to Ben Ali." Mediterranean Politics 11, no. 2 (2006): 247-263.

ومع تحول العالم إلى الاستعمار وتدخل القوى الأوروبية في الشؤون الداخلية لتونس, انتقل النظام المخزني إلى مرحلة جديدة, حيث تزايدت الضغوط الداخلية والخارجية لتحقيق الإصلاحات وفي عام ١٩٥٦م, بعد حركة الاستقلال التي قادها الحركي الوطني التونسي، تم إطاحة النظام المخزني وتأسيس الجمهورية التونسية. [١]

في الوقت الحاضر تتميز السلطة في تونس بالديمقراطية والحكم الرشيد وتعمل الحكومة في تونس حاليًا على تعزيز مؤسسات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد شهدت البلاد تحولات هامة بعد الثورة التونسية في عام ٢٠١١، حيث تم إجراء انتخابات حرة ونزيهة للجمعية التأسيسية والبرلمان وتم تعديل الدستور لتوسيع صلاحيات المجلس التأسيسي وتوزيع السلطات بين الحكومة والبرلمان والرئاسة. [٢]

وتعمل السلطة على تنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل وذلك بتعزيز القطاعات الحيوية مثل السياحة والزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين الخدمات العامة والبنية التحتية في البلاد. [2]

وتسعى الحكومة في تونس أيضًا إلى تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات الفردية وتوفير العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والشرائح الاجتماعية ومن أجل تحقيق هذه الأهداف, تعاونت تونس مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين للحصول على الدعم اللازم وتحقيق التقدم المستدام والمستمر. [٣]

---

[1] Choueiri, Youssef M. "The Struggle for the Control of the Tunisian State during the Nineteenth Century." International Journal of Middle East Studies 8, no. 1 (1977): 29-53

[2] Saliba, Issam. "The Evolution of the Tunisian Political System: From Bourguiba to Ben Ali." Mediterranean Politics 11, no. 2 (2006): 247-263

[3] Saliba, Issam. "The Evolution of the Tunisian Political System: From Bourguiba to Ben Ali." Mediterranean Politics 11, no. 2 (2006) : 247-263

و في خلاصة القول نقول انه كان للأسواق بحكم الضرورة مرافق سكنية لإيواء التجار الوافدين وتوفير بهم سبل الراحة لأجل سير نشاطاتهم بشكل حسن وتمثلت هذه المرافق في الوكيل والفنادق وكان هناك تمايز في تواجدها, حيث وجودها في مدينة تونس يفوق تواجدها في باقي المدن ولعبت دورا هاما جدا في تنشيط التجارة وذلك للالتقاء التجار من كل صوب وعرفت سلعهم وإبرام الصفقات التجارية واستقطب السوق أعداد معتبرة من الزبائن وفتح للكثير منهم باب الرزق فمزاولة أي نشاط مهما كان نوعه ومهما كان شانه له مكانه ودوره فيه وبذلك عرفت الأسواق نشاطا حيويا قام بتفعيله كل من السمسار والدلالون والحمال وقد تبنوا هؤلاء مكانة هامة في تنشيط المبادلات التجارية.

-المحلة كانت تعبر في الآن نفسه عن رمزية السلطة, فقد كان الهدف منها استعراض القوة وليس فقط جمع المجابي وبأن النظام المخزني للسلطة في تونس خلال القرنين ١٨/١٩م كان نظامًا قمعيًا يتميز بالتوتر والتحديات الداخلية والضغوط الخارجية، وأن الإصلاحات التي تم تنفيذها لم تكن كافية لإحداث تغيير جذري في النظام.

الخاتمة

في ختام النظرة الشاملة على السلطة والمجتمع في تونس خلال القرنين ١٨ و١٩، يتبين أن السلطة لعبت دورًا حاسمًا في تشكيل وتوجيه المجتمع التونسي في تلك الفترة وكانت السلطة تتمتع بصلاحيات مطلقة وفرضت هيمنتها على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

– تونس في ذلك الوقت كانت تحت حكم النظام المخزني, حيث كان الباي يمتلك سلطة مطلقة ولا شيء يقيده, تسبب هذا النظام في ترسيخ السلطة الشخصية وتوجيه القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من قبل الحاكم الواحد دون مساءلة.

–تعاقبت بينات مختلفة من البايات خلال تلك الفترة وعلى الرغم من أن بعضهم قد قام بإصلاحات في بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية, إلا أن النظام العام كان ديكتاتورياً و لم يكن هناك مساحة كافية لمشاركة المجتمع في صنع القرارات السياسية والتأثير على السياسات العامة.

بالإضافة إلى ذلك, كان للسلطة تأثير كبير على المؤسسات المجتمعية والاقتصادية على الرغم من وجود بعض المؤسسات الاجتماعية التقليدية مثل المزارات الدينية والزوايا التي لها دور مهم في توجيه الناس وتوفير الخدمات الاجتماعية إلا أن السلطة كانت تتدخل في تشكيل وتوجيه هذه المؤسسات وفقًا لمصالحها السياسية والاقتصادية.

–على الرغم من طبيعة السلطة الاستبدادية في ذلك الوقت فإنه يجب أن نلاحظ أيضًا التأثيرات الخارجية التي تأثر بها نظام الحكم في تونس و التدخل العثماني والاستعمار الأوروبي بدأ يظهر في القرن التاسع عشر ولهما تأثير كبير على السلطة والمجتمع التونسي.

– على مر العقود الأخيرة شهدت تونس تطورات هامة نحو تحقيق الديمقراطية والحكم الشرعي ونقل السلطة بشكل سلمي وفقاً لإرادة السكان, هذه الخطوات شكلت أهم الأدوات لتحقيق توازن السلطات وتعزيز دور المجتمع في صنع القرار.

– على الرغم من التحولات الإيجابية التي شهدتها تونس، فإن التحديات لا تزال قائمة ويجب على الحكومة أن تعزز مشاركة المجتمع في صنع القرارات وتضمن تنمية شاملة وعادلة للمجتمع التونسي. يتطلب ذلك تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز حكم القانون.

في النهاية, يمكن القول إن تطور السلطة والمجتمع في تونس في القرنين ١٨ و١٩ كان محدودًا بسبب السلطة المطلقة والنظام الديكتاتوري ومع ذلك تم تحقيق تقدم هام في السنوات الأخيرة نحو تحقيق الديمقراطية وتعزيز دور المجتمع في صنع القرار ويبقى العمل المستمر والجهود المشتركة ضرورة لتحقيق تونس ديمقراطية .

الملاحق

الملحق ٠١: حسين باي الأول

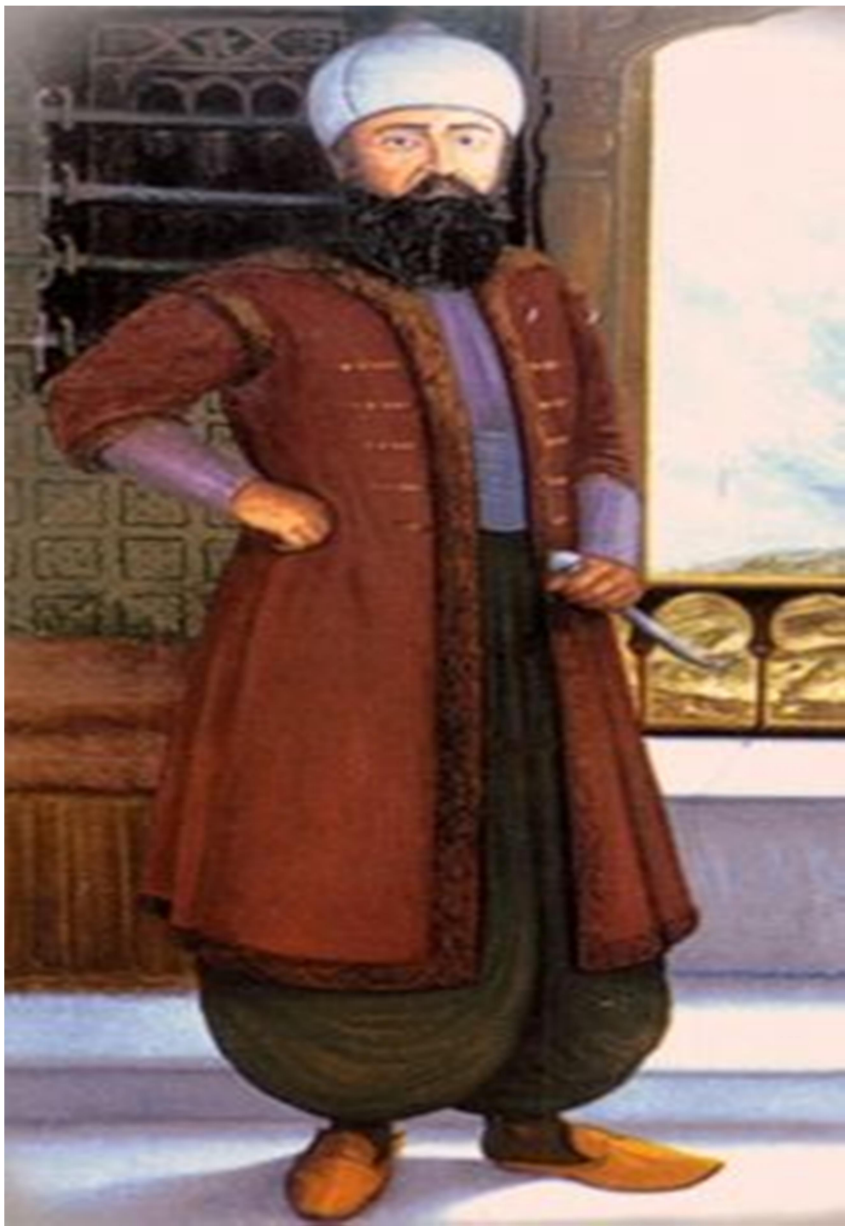

١

[١] سلامي صدق,مركز الدراسات الاسلامية,القيراوان.جامعة الزيتونة. تونس

الملحق ٠٢ : جامع الزيتونة

١

[١] ابن خوجة محمد,صفحات من تاريخ تونس,تق وتح,دار الغرب الاسلامي.تونس,١٩٦٨,ص٢٨٦

الملحق٠٣: زاوية سيدي محرز

[1]

[1] زوايا مدينة تونس. ويكيبيديا،مرجع سبق ذكره

الملحق ٠٤: زاوية سيدي عبد القادر

١

[١] زوايا مدينة تونس. ويكيبيديا، مرجع سبق ذكره

الملحق٥٠ : زاوية سيدي قاسم الجليزي

١

١زاوية سيدي قاسم الجلزي. Ar,m ,wikipedia ;org/wiki/

الملحق٠٦: زاوية سيدي علي عزوز

١

[١] زاوية سيدي علي عزي. /Ar,m ,wikipedia ;org/wiki

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

١. ابن أبي الضياف أحمد :**إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من كتّابة الدولة للشؤون الثقافيّة والأخبار، نشر كتّابة الدولة للشؤون الثقافيّة والأخبار، تونس ١٩٦٣، الجزء الأول ، الجزء الخامس.

٢. الأزهري، م. (٢٠٠٤). المسجد والجامع في تونس العتيقة. دار الغرب الإسلامي

٣. بلقاسم إبراهيم بن جمعة: **الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 الى 1864 من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية، كلية** العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس،2002 .

٤. بن العربي إيمان: الحرفيون **والتجار في حاضرة تونس من خلال كتاب صفوة الاعتبار بمستودع المصار والأقطار لبيرم الخامس**"، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، ٢٠٢١-٢٠٢٢.

٥. بن طاهر جمال: «الاقتصاد والمجتمع في القرن التاسع عشر»، في **تونس عبر التاريخ**، مطبعة سنباكت ٤ أجزاء، تونس، ج٢.

٦. بن لعربي، إيمان: ''**الحرفيون والتجار في حاضرة تونس من خلال كتاب صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والأقطار لبيرم الخامس**''، مذكرة ماجستير، جامعة الدكتور يحيى فارس، ٢٠٢٢.

٧. بن يوسف عائشة: "المؤسسات الدينية والعلمية بتونس ودورها في مواجهة السياسة الدينية والثقافية الفرنسية ١٨٨١-١٩٥٦"، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، ٢٠١٨-٢٠١٩.

٨.بن يوسف، سمير. "العلاقات الاجتماعية في تونس خلال القرن التاسع عشر: الأسرة والقبيلة." مجلة الدراسات التاريخية والاجتماع

٩.بن بلغيث الشيباني: **أهمية المحلة العسكرية في تكوين الجند النظامي التونسي خلال القرن ١٩م، تاريخ التحصينات بالبلاد التونسية**، إدارة العمل الاجتماعي والإعلام والثقافة، تونس ٢٠٠١.

١٠.بن بلغيث الشيباني :**بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر**، الأطلسية للنشر ط١، ٢٠٠١.

١١.بوطالب مُحَمَّد نجيب: **الأوضاع الاجتماعية للعبيد السود بالبلاد التونسية في النصف الثاني من القرن ١٩م**، في المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق الهادي التيمومي، بيت الحكمة، قرطاج، تونس ١٩٩٩.

١٢.بوعلي لطفي: **التحديث العسكري، قراءة ميكرو–تاريخية في التجربة التونسية ١٨٣٠–١٨٨١م**، سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس ٢٠١٩.

١٣.بيض سالم :**مجتمع القبيلة: البناء الاجتماعي وتحوّلاته في تونس دراسة في قبيلة عكّارة**، المطبعة المغاربيّة للطباعة والنشر، ط ١، فبراير ٢٠٠٦.

١٤.التايب المنصف: **المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني**، في مجلة روافد – المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية– جامعة منوبة — تونس ١٩٨٨.

١٥.التليلي مصطفى: **الشبكات والتبادل داخل مؤسسة طرقية، الزاوية القشاشية بقفصة في بداية القرن ١٧م**، في سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٤٥، شبكات التواصل في المغارب والعالم المتوسطي، تنسيق عبد الرحيم بنحادة ومن معه، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠٠٨.

١٦.الجدي أحمد: «المجتمع والسّلطة في تونس القرن التاسع عشر (١٨٦١–١٨٨١)«، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، عدد ٧١–٧٢، ١٩٩٣.

١٧.الجدي أحمد: «**المجتمع والسّلطة في تونس القرن التاسع عشر (١٨٦١-١٨٨١**، في **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، عدد ٧١-٧٢، ١٩٩٣. لطفي عميري: **نظرة المجتمع للرعي والرعاة بالبلاد التونسية خلال العهد العثماني**، في مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٩٠.

١٨.الحرشاني مُحَمَّد المنذر: "**الحركة الاجتماعية في تونس خلال القرنين ١٨ و١٩**"، دار الحضارة، تونس، ١٩٧٨.

١٩.رازقي مُحَمَّد البشير: **باجة وظهيرها الجبلي قبل الاستعمار، تقنيات تشكيل النفوذ في البلاد التونسية**، في مجلة كان التاريخية، رقم العدد ٥٣، ٢٠٢١.

٢٠.رضا بن رجب: **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية**، ط١، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا ٢٠١٠.

٢١.زاهر، فارس: ‘‘نشأة المذهب الحنفي ورئاسة الفتوى الحنفية في عهد الدولة العثمانية وما بعدها بإفريقية تونس حاليا’’. مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٠، العدد ٢، صفحات ٣٧٠-٤١٧، ٢٠١٧.

٢٢.زغل، مليكة. " From 'The New Bourgeoisie' to the 'Islamic Bourgeoisie': The Changing Dynamics of Business and Politics in Tunisia." في سياسات الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط، تحرير ريتشارد نورتون، ٧٧-٩٣. لندن: بالغريف ماكميلان، ١٩٩٨.

٢٣.زوايا مدينة تونس. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. تاريخ الاطلاع: ١٥ أبريل ٢٠١٦. مؤرشف من الأصل في ١٥ أبريل ٢٠١٦.

٢٤.السعداوي إبراهيم: **المخزن والمجال الجبلي التونسي بين ١٦٣٠ ونهاية القرن ١٨م**، في مجلة بصمات، العدد٠٣، تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بنمسيك، الدار البيضاء ٢٠٠٦.

٢٥.السويسي مُحَمَّد الفضيل: "**تشكيل المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨ و١٩**"، دار الثقافة، تونس، ١٩٨٥.

٢٦.الشرقاوي أحمد: "**تاريخ تونس الاجتماعي في القرنين ١٨ و١٩**"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٢.

٢٧.الطرابلسي، عبد الرحمن: "الحركة الاجتماعية في تونس خلال القرن الثامن عشر." الأحوال الاجتماعية في تونس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ٤٥-٧٨. مركز الدراسات التاريخية والأرشيف الوطني، ٢٠٠١.

٢٨.عبد الحميد هنية: **تونس العثمانية :بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، سلسلة دراسات مغاربية :الذاكرة التاريخية للبلاد التونسية (تونس :تبر الزمان) 2012 .

٢٩.العزيزي مُحَمَّد الحبيب: **محلة الشتاء والصيف**، في الكراسات التونسية، عدد ١٧٢، مجلد١٧، الثلاثي الأول ١٩٩٦، تونس، ص ١٦.

٣٠.القاسم ابراهيم بن جمعة :**الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسيّة منذ ١٨٦١-١٨٦٤ من خلال محاكم الجنايات والأحكام العرفيّة**، كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، ٢٠٠٢.

٣١.قويدر، زاهية. "**الإدارة العثمانية في تونس: دراسة تحليلية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر.**" الندوة التونسية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ٤ (٢٠١٦): ٢١٠-٢٢٩.

٣٢.ليسير فتحي: «المحلّي موضوعا للدراسات التاريخيّة»، ضمن الجنوب الشرقي: حاضر وتاريخ، أعمال الندوة العلميّة المنعقدة بقابس ومدنين أيّام ٣ و٤ و٥ أفريل ٢٠٠٨، منشورات جامعة منّوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة، المطبعة الرسميّة ٢٠٠٩.

٣٢.مبروك الباهي: **الحوز القبلي في سباسب إيالة تونس (ق١٦- ق ١٩م)، في مجلة بصمات**، العدد ٠١، تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة بنمسيك، الدار البيضاء، المغرب ٢٠٠٦.

٣٣. مُحَمَّد الباجي: "تاريخ تونس من الفتح الإسلامي إلى الاحتلال الفرنسي"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٩.

٣٤.هنري دونان: **مذكرة عن إيالة تونس ١٨٥٦-١٨٥٧، ترجمة** وتحقيق مُحَمَّد العربي السنوسي، دار سحر للنشر٢٠١٢، ص ٦٨. وينظر :المهدي جراد: **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني ١٧٠٥-1881** تونس :الأرشيف الوطني، التونسي؛ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2011 .

٣٥.هويدي سلوى: **أعوان الدولة بالإيالة التونسية، الأفراد، المجموعات، شبكات العلاقات، – 1735 1814**، كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعية، تونس ٢٠١٤.

٣٦.هويدي سلوى:"**على باي وإدارته للأزمات ١٧٥٩– ١٧٨٢**، في **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 147، ٢٠١٢.

٣٧.زوايا مدينة تونس. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. تاريخ الاطلاع: ١٥ أبريل ٢٠١٦. مؤرشف من الأصل في ١٥ أبريل ٢٠١٦.

المراجع الأجنبية:

1. Choueiri, Youssef M. "The Struggle for the Control of the Tunisian State during the Nineteenth Century." International Journal of Middle East Studies 8, no. 1 (1977): 29-53
2. Saliba, Issam. "The Evolution of the Tunisian Political System: From Bourguiba to Ben Ali." Mediterranean Politics 11, no. 2 (2006): 247-263

3. Choueiri, Youssef M. "The Struggle for the Control of the Tunisian State during the Nineteenth Century." International Journal of Middle East Studies 8, no. 1 (1977): 29-53

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع السلطة والمجتمع في تونس خلال القرنين ١٨ و١٩، مسلطة الضوء على العلاقة بينهما وتأثير السلطة على مؤسسات المجتمع والمؤسسات الاقتصادية. خلال هذه الفترة، كان النظام الحاكم في تونس محتكمًا إلى السلطة المطلقة، حيث كان الباي يتمتع بصلاحيات واسعة.

بدأت الدراسة بفحص العلاقة بين السلطة والمجتمع، حيث أظهرت أن السلطة كانت تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل المجتمع التونسي, توجهت القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من قبل الحاكم ولم يكن هناك مشاركة فعالة للمجتمع في صنع القرارات العامة.

ثم تم تسليط الضوء على تأثير السلطة على مؤسسات المجتمع في تونس. رغم وجود بعض المؤسسات الاجتماعية التقليدية مثل المزارات الدينية والزوايا، إلا أن السلطة كانت تتدخل في تشكيل هذه المؤسسات وتوجيهها وفقًا لأهدافها السياسية والاقتصادية.

وأخيرًا، تم استعراض تأثير السلطة على المؤسسات الاقتصادية في تونس. تمارس السلطة رقابة قوية على القطاع الاقتصادي وتوجيه السياسات الاقتصادية وفقًا لمصالحها الخاصة. كان هناك تدخل حكومي مباشر وسيطرة على الموارد الاقتصادية الرئيسية.

على الرغم من هيمنة السلطة وتأثيرها الكبير، شهدت تونس تطورات هامة في العقود الأخيرة نحو تحقيق المساواة وتوازن السلطات. تم إقرار دستور جديد وتنظيم انتخابات حرة ونقل السلطة بشكل سلمي، مما أدى إلى تعزيز دور المجتمع في صنع القرار.

ومع ذلك، تبقى التحديات الكبيرة أمام تونس في تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز حكم القانون وتحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية. يتطلب ذلك مشاركة فعالة للمجتمع في صنع القرارات العامة والمساءلة.

باختصار، يمكن القول إن السلطة والمجتمع في تونس خلال القرنين ١٨ و١٩ كانت تتسم بتفوق السلطة وتأثيرها الكبير على المجتمع ومؤسساته والاقتصاد. ومع ذلك، شهدت تونس تطورات إيجابية في العقود الأخيرة نحو تحقيق التوازن وتعزيز دور المجتمع في صنع القرارات. تبقى التحديات الكبيرة أمام تونس في سعيها لتحقيق التطورح والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية:السلطة– المجتمع التونسي–النظام المخزني

This study addressed the topic of power and society in Tunisia during the 18th and 19th centuries, shedding light on the relationship between them and the impact of power on societal institutions and economic institutions. During this period, the ruling system in Tunisia was subject to absolute power, where the Bey enjoyed broad powers without legal or regulatory restrictions.

The study began by examining the relationship between power and society, showing that power played a crucial role in shaping Tunisian society. Political, social and economic decisions were directed by the ruler and there was no effective participation of society in making public decisions.

Then the spotlight was on the impact of power on societal institutions in Tunisia. Despite the existence of some traditional social institutions such as religious shrines and zawiyas, power intervened in shaping these institutions and directing them according to its political and economic goals.

Finally, the impact of power on economic institutions in Tunisia was reviewed. Power exercised strong control over the economic sector and directed economic policies according to its own interests. There was direct government intervention and control over key economic resources.

Despite the dominance of power and its great influence, Tunisia has witnessed important developments in recent decades towards achieving democracy and balancing powers. A new constitution was adopted and free elections were organized and power was transferred peacefully, which enhanced the role of society in decision-making.

However, major challenges remain for Tunisia in enhancing human rights, strengthening the rule of law, achieving comprehensive development and social justice. This requires effective participation of society in making public decisions and enhancing transparency and accountability.

In summary, it can be said that power and society in Tunisia during the 18th and 19th centuries were characterized by the superiority of power and its great influence on society, its institutions and economy. However, Tunisia has witnessed positive developments in recent decades towards achieving balance and enhancing the role of society in decision-making. Major challenges remain for Tunisia in its quest for democracy, comprehensive development and social justice.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
المقدمة	٦-١٥
الفصل الأول **الحكم و التحولات الاجتماعية في تونس خلال القرنين ١٨و ١٩**	
المبحث الأول: تشكل السلطة الحسينية	١٧
١- مجال سلطة الأسرة الحسينية	١٧
٢-تشكيل السلطة	١٩
المبحث الثاني: المجتمع التونسي وتركيبه	٢١
١-تشكيل المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨و ١٩	٢١
٢-تركيبة المجتمع التونسي	٢٣
٣-واقع المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨و ١٩	٢٥
الفصل الثاني **السلطة ومؤسسات المجتمع التونسي خلال القرنين ١٨و ١٩**	
المبحث الأول: التنظيمات الاجتماعية والسلطة في تونس القرنين ١٨و ١٩	٣١
المبحث الثاني: القضاء والإفتاء	٣٥
المبحث الثالث: مؤسسة الزوايا والمساجد	٣٧
المبحث الرابع: مؤسسة الزوايا	٤٠
الفصل الثالث: **السلطة والمؤسسات الاقتصادية في تونس خلال القرنين ١٨و ١٩**	
المبحث الأول: السلطة وتنظيمات السوق	٤٢

المبحث الثاني: الجباية	٤٧
المبحث الثالث: مؤسسة المحلة	٥١
المبحث الرابع: النظام المخزني للسلطة في تونس	٦٠
الخاتمة	٦٦
الملاحق	٦٩
قائمة المصادر والمراجع	٧٤
الملخص	٨١
فهرس المحتويات	٨٥